

السياسة الاقتصادية لمجتمع المعلومات
نظرة جنوبية

انيتا غورومورثي و بارمندر جيت سينغ
التقنية المعلوماتية للتغيير

اعدت هذه الوثيقة لمؤسسة العالم الثالث
ديسمبر ٢٠٠٥

مؤسسة العالم الثالث تشكر الدعم التمويلي من المركز العالمي لبحاث التنمية

جدول المحتويات

١. صعود وصعود النيو لبر الية.
٢. النيوليبرالية تلتقي مجتمع المعلومات
٣. التنمية في عصر المعلومات
٤. القمة العالمية حول مجتمع المعلومات – اختبار ليطموس سياسي لتقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية
تمويل تقنيات المعلومات والاتصال
تنفيذ ومراقبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات
التحكم بالشبكة المعلوماتية
٥. محيط مجتمع المعلومات في الجنوب
المد الذي قد يقاوم تقنيات المعلومات والاتصال
بناء نظرية جديدة لمجتمع معلومات يعمل للجنوب
تحويل البيئة
بناء القدرة
شراكات حامل الحصص المتعددة
٦. سياسة اقتصادية لمجتمع تنموي التوجه ومركز على الاشخاص
بناء ملعب مجتمع معلومات رياضي ممد – بنية مجتمع معلومات تحتية جديدة
ومشتركة
البنية التحتية للمواصلة
بنية تحتية للبرامج الالكترونية
بنية تحتية للمحتويات
٧. مجتمع المعلومات من اجل الجنوب
سياسة مجتمع المعلومات على المستويات الوطنية
سياسة مجتمع المعلومات على المستويات العالمية

١. صعود وصعود النيوليبرالية.

" النيوليبرالية هي مشروع سياسي لضم القيم والهيكليات السوقية وليس فقط ضمن الاقتصاد، ولكن ايضا ضمن الحياة الاجتماعية و السياسية. هدفها اعادة صياغة علاقات النفوذ"١

في اوقات حديثة، توسعت النيوليبرالية ، وفي حين كان من السهل انتقادها، وجد الكثيرون صعوبة في مقاومتها. ويوجد العديد من الدراسات الاكاديمية حول انتصارها، خاصة في العقد المنصرم، وكثيرا ما اقترح سببان ذا مغزى لانهاء الحرب الباردة – مع العاملين التوأمين في انحطاط الايديولوجية الشيوعية وبزوغ العالم الاحادي القطب – والتقدم السريع للعولمة الاقتصادية المزودة بطاقة انبثاق تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، التي مكنت من التنسيق في وقت حقيقي للتدفق المالي كما وعمليات التصنيع – وحدثنا ايضا التدفق في بعض انواع العمل - عبر العالم.

ان انهيار الاتحاد السوفياتي، تحت وطىء سياسته ونظامه الاقتصادي الغير المستدام، سبب سلسلة من الخسارات الايديولوجية والسياسية لليسار السياسي في العالم. ولقد وضعت سياسات المساواة والعدالة الاجتماعية في حالة دفاع، وفي هذا الفراغ الحاصل احرزت النيوليبرالية الاحترام – منبثقة من هداها كونها ايديولوجية يمينية متطرفة ورجعية متغذية في بعض الجامعات ومن مجموعات اختصاصية مكلفة بصنع دراسات وابحاث في بعض المواضيع المعنية.

كان للصعود الاستثنائي للعولمة الاقتصادية وقع معارض اكبر، بينما كان تستفيد من انبثاق سيطرة السياسات اليمينية. وتوضح ان الاقتصاد العالمي ازداد عولمة ولكن السلطة السياسية بقيت منقسمة وراسية في ولايات محلية. وهكذا اصبحت الاسواق عالمية، اما اليات حكم الوطن-الدولة، اصبحت غير متوافقة مع الشروط الجديدة. لم يكن التحول الهيكلي والمؤسسي ممكنا في ميدان الحكم العالمي، بسبب واقع السياسة العالمية. وجاءت النيوليبرالية لتمليء الفراغات التي تركها عدم التناسب الحكمي، مطالبة بالاسواق كافضل حكم طبيعي لقضايا الحياة الاجتماعية.

في الواقع، عندما ظهرت عدة انتقادات للمنهج النيوليبرالي، لم تظهر خيارات جديدة بالثقة لتواجه الوضع الخطر المتغير، ومن بين اشياء اخرى، اصبح مستوى العولمة المعزز واقع لا مفر منه.

اجتمعت احداث تاريخية مع تقوية الصلة للمصالح المسيطرة بطريقة اعطت القليل من الوقت والمساحة لخيارات سياسية لتقف بوجه تيهور النيوليبرالية. وباكتساب، النيوليبرالية، قوة واحترام، اعلنت عن عدم كفاءة المؤسسات الحكومية في تنمية البلدان لكثرة التحكم، وايدت سحب الدولة، واعطاء مساحة اكبر واكبر للتصرف الحر في الاسواق. وهكذا دفع بالاثار الضئيل للسياسيين والدولة كعقيدة رئيسية لنظام عالمي ناشىء. ومن خلال بعض التعديلات التقدمية

١ غاري رودان، النيوليبرالية والشفافية: السياسة الحرة ضد الاقتصاد الحر، ورقة العمل رقم ١١٢، سبتمبر ٢٠٠٤، جامعة

موردوك (www.arc.murdoch.edu.au/wp/wp112.pdf)

٢ جون جيرارد روعي، " الاسواق العالمية والحكم العالمي: احتمالات التقارب"

(http://www.ksg.harvard.edu/cbg/CSRI/publications/ruggie_global_markets_and_global_governance.pdf)

لتوطيد نفسها – كالتنقل من اجماع واشنطن الى ما بعد اجماع واشنطن- النيوليبرالية عملت من خلال عدة جهات لمؤسسات مالية – البنك العالمي و صندوق النقد الدولي – لفرض نفسها على البلدان النامية.

ولقد ساعد النيوليبرالية خيبة امل الطبقات المتوسطة بالرؤية الما بعد-استعمارية بالحكم الذاتي المؤدي الى الرخاء، والتي احبطتها الانظمة السياسية والحكومية في معظم البلدان النامية. وهكذا اصبحوا مستعدين لتقبل فكرة الخيارات الغير سياسية التي تسخر من الدولة ومؤسساتها. وانتهى العولمة ايضا باريح ملموسة، وسعدت هذه الطبقات بان تكون مختارة في شبكة عالمية لزيادة الرخاء، مغفلت اعينها وعقولها عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لباقي مجتمعها. وبالنسبة لها اصبحت السياسات تذكير غير ضروري لبؤس الاكثرية، وسعدت بعرض النيوليبرالية لشرعية غير سياسية لطموحاتها الاجتماعية والاقتصادية.

ولكن الواقع ايضا ان النيوليبرالية مضت في موكب تاريخي، لتنافس العادات البالية لايدولوجية – وايضا مؤسساتية – الهيكلية للسنوات الخالية. وهذه تتضمن دولة الرعاية، البنية التحتية العامة، والسياسات المؤيدة للعمل والممثلة لنظام الحكم العالمي مثل الامم المتحدة. وعند هذا الحد، اضطرت الى ابقاء وقفة رجعية طفيفة في مناقشة تقدمها. وبقيت دولة الرعاية الليبرالية لما بعد الحرب محصنة في الحكم الشعبي. وبقي الاتجاه السائد في ايدولوجية التنمية للدول الاقفر يتألف بلاكثر من الدولة- المؤيدة للجهود على نطاق واسع، المبني على سياسات اعادة التوزيع.

اضطرت النيوليبرالية للعمل ضمن بنيتها الاجتماعية. وبداءت بتوطيد الاعتقاد بان التنافس الاقتصادي هو المنبع، اكثر من اي شىء اخر، لارباح اكبر لكل المواطنين وان تلك المنافسة تتطلب تقشف مالي اكبر. ولقد كان من الضروري الحد من مصروف الرعاية وتخصيص القطاع العام بسبب ذلك. وبما انه كان من الضروري الامساك بعنان العمل لابقاء اقتصاد منافس، كان من المستحسن صنع تغييرات مؤسساتية وهيكلية لتخفيض حدة المدوالات العمالية. من ناحية ثانية، بما انه كان من الصعب سياسيا استهداف الانفاق على التنمية في البلدان النامية، "اتت نصائح" بالضرائب على المستهلك والشراكات الخاصة، ووصفات لتخفيض الانفاق، من خلال اقنية تمويل متعددة الجهات. ولكن هذه التحركات اضطرت الى النضال والتداول مع ايدولوجية التنمية التقليدية للحكومات وفعاليات تنمية اخرى، ولهذا السبب كانوا معتدلين – على نطاقات مختلفة باختلاف البلدان- في تأثيرهم على منظر التنمية في الجنوب.

٢. النيوليبرالية تقابل مجتمع المعلومات

كان من الواضح في اواخر التسعينات ان دور تقنيات المعلومات والاتصالات قد كبر وكان وقعه اعظم من تنبؤات اشد المعجبين. وقد وقف العالم عند الحقة المنقلبة وجها لوجه مع المنظمة الاجتماعية للمجتمعات الانسانية، وهكذا انتهب النيوليبراليين الفرصة لدعم ايديولوجيتهم. كانت بعض العوامل قد تجللت، في ما سمي ببزوغ "مجتمع المعلومات"، بطريقة جيدة مع اسس النيوليبرالية، بما ان نطاق النظرية لهذا النوع الجديد من المجتمع لم يكن بعد كاملا، ساعد بزيادة عوامل اخرى موافقة لهذا المفهوم الجديد. وكان هناك فرصة كبيرة لبناء نموذج مجتمع جديد تماما غير ملطخ "بالايديولوجيات الغير منطقية" التي ناضلت ضدها مرارا النيوليبرالية.

كان شيئا جيدا، حسب وجهة نظر النيوليبرالية، ان مفهوم مجتمع المعلومات المبني على المفاهيم السابقة "للاقتصاد الجديد" و"المعرفة الاقتصادية" مع بعض التعديلات الطفيفة. وهنا كانت واضحة اولية المفاهيم الاقتصادية على الاجتماعية والسياسية. وهكذا عرف عن مجتمع المعلومات على انه نوع تاريخي، خال من الايديولوجية وهو نظام غير سياسي، حيث تحكم قوانين السوق، التي قدمت الطرق المثالية لادارة المشروع الاقتصادي. ان الحاجة كانت ضئيلة لاي تدخل من المؤسسات السياسية والاجتماعية، التي كانت حتى الان تزود نشاط السوق باطار العمل، والدعم ضد التأثيرات الجانبية الغير مرغوب بها. ان الهدف الرئيسي لسياسة التداخلات الاجتماعية كان تدبير شوائب السوق، ولكن نظام السوق المبني على تقنيات المعلومات والاتصالات يميل الى هذه المثالية بحيث ان الحاجة الى هذه التداخلات قد قلت كثيرا. في الواقع ان هذه التداخلات قد تعيق طريق العملية المثالية للنظام السوقي المبني على تقنيات المعلومات والاتصالات، ولهذا السبب لم تكن ابدا مرغوبة. باستعمال التقنية المعلوماتية، اصبحت الاسواق تبحث عن موارد "اشد منافسة" خارج الحدود، وبالتالي تصبح صديقة للدول الاقفر. وقد اصبح بالامكان وصول الاسواق الى المناطق الريفية النائية في داخل البلدان، ممتطية البنية التحتية للتقنيات المعلوماتية والاتصالات.

ظاهريا قد حضر المسرح لنصر السوق الاخير ومعه الايديولوجية النيوليبرالية. بالتأكيد كان هناك انسجام ذا مغزى بين هذه الايديولوجية والتقنيات الجديدة التي وعدت بانظمة ذات كفاءة مفرطة. بينما كان من المفترض ان الاسواق هي الالية الاجتماعية لوصول قيمة بقيمة، نهضت الايديولوجية النيوليبرالية كنموذج نظرية على المستوى الاجتماعي والسياسي. ان الايديولوجية النيوليبرالية تعمل على مبداء تشجيع الاكثر نفعا وتنحي المتكئين، والتقنيات الجديدة المعلوماتية والاتصالية تزود ببنية تحتية مثالية تمكن الاكثر قيمة في الشبكة وتستنثي الاقل قيمة. يعتبر كاستيلز ان قوة التقنيات الجديدة للمعلوماتية والاتصالية اساسية اليوم للوصول وتقوية العولمة:

"ان مرونة الاقتصاد العالمي تسمح للنظام العام بربط كل ما هو ذا قيمة حسب قيم ومصالح مسيطرة، بينما تقطع الاتصال بكل ما هو غير قيم، او سقطت قيمته. هذه هي القدرة المتزامنة، في ضم واستبعاد الناس، الاراضي والانشطة، التي تميز الاقتصاد العالمي الجديد كما هو مشكل في عصر المعلوماتية"^٣.

حسب كاستيلز، "الشبكة" هي الشكل الرئيسي المنظم لعصر المعلوماتية:

مانويل كاستيلز، "التقنية المعلوماتية، العولمة والتنمية الاجتماعية"، مطبوعات انريسد، ١٩٩٩.

"الشبكات هي المنظمة المناسبة للتكيف القاسي والليونة الشديدة المطلوبة لاقتصاد عالمي مترابط – وللتغير في الطلب الاقتصادي والتقنية المتجددة دائما، والاستراتيجيات المتعددة (الشخصية، الثقافية، والسياسية) التي تنتشرها عدة عوامل...".^٤

وامتدادا للتحليل السابق، لن يكون غير ملائم اعتبار الاقتصاد المعولم كشبكة واحدة او "الشبكة". ان النشأة الاساسية والقواعد لهذا الشكل التنظيمي تشبه نشأة وقواعد المؤسسة السوقية. وتعيش الشبكة ايضا على تبادل القيمة وعلى عدم تقديم حسابات الى اية كينونة مرطبة بها، وهذا مختلف عن مبدأ التزويد باكثر "قيمة اقتصادية" لمكونيه. من ناحية ثانية، ان الشبكات لا تقترح باية حال المساواة بين مكونيها. هناك هرمية وعدم مساواة في الشبكات، بينما الاشكال التنظيمية المركبة عرفيا تميل ايضا الى بناء وتثبيت هرميتها، وتزداد اللامساوات في الشبكات حيث في الصلب، الارتباط الاكبر يأتي بزيادة في القوة والاستثناء يؤدي الى خسارة في النفوذ/العجز. ستناقش هذه القضايا فيما بعد في هذه الوثيقة.

بالنسبة للنيلبير الين، الاقتصاد المعولم او "الشبكة" – اسم جديد لسوق مثالية مفترضة – اصبح الان بدون اي جدل الاهم، وان كثافة المعلوماتية وعامل التحركية الذي تؤمنه تقنيات المعلومات والاتصالات، قد خفت الكثير من شوائبه. ان احدى المزايا المهمة في هذه الشبكة، التي اصبحت مؤسسة، هو ذكائها المتأصل وبالنتيجة استقلاليتها، حيث ان الاقتصاد، ظاهريا، لم يعد بحاجة الى الاطار الاجتماعي والسياسي. ولقد كان هذا مثيرا جدا بالنسبة لمؤدي النيلبير الية الذين يرتابون بالتأثيرات الاجتماعية والسياسية على النشاط الاقتصادي.

قد كان وصول الشبكة عالميا الى – كل ما هو قويم بالنسبة لها – ولكن ايضا وصلت عالميا في اقضاءاتها. وضخامة شجاعتها في الاقصاء كانت سبابة. مثلا، تغلغت قوة الشبكة الاقصائية حتى في المجتمعات المزدهرة في الولايات المتحدة قاطعة مصادر الوظائف وازاحت ليس فقط الطبقة العاملة ولكن ايضا بعض الطبقة الوسطى. واحل محلهم من البلدان النامية كالهند "عمال ذا قيمة" اكبر. وبازدياد، حتى البلدان الاغنى واجهت التخفيض في خيارات السياسة العامة في وجه قوة "الشبكة" الساحقة. يؤخذ فقط بعين الاعتبار ما هو قويم بالنسبة الى الشبكة. وكانت سياسات الرعاية، الضعيفة القلب، متناقضة مع عصر المنافسة هذا. اذا كانت الحكومات مهتمة بمواطنيها، يجب إذن على السياسة الاجتماعية والسياسية ان تركز على تحسين منافسة الاقتصاد الوطني ككل، وعلى قيمة كل مواطن بالنسبة الى الشبكة.

ان المصطلحات "المعلوماتية الاقتصادية" او "المعرفة الاقتصادية" ادخلت الى قطاع الاعمال منذ التسعينات. تعزى الانتاجية الاقتصادية العالية والغير منقطعة في الولايات المتحدة، في اواخر التسعينات، الى تقنيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الاعمال. اما الزاوية السياسية التي رأتها الولايات المتحدة في هذه التطورات كانت الدفاع عن بنية تحتية عالمية للمعلوماتية^٥ - الشبكة التقنية " للاقتصاد الشبكي". اما الاوروبين وعلى حد نموذجي، محافظي المجتمع اشاعوا المصطلح "مجتمع المعلومات" – ولكن ليس الى حد الهجوم على "الشبكة" – التي، كيفما كان، لازالت تعرف عن نفسها اكثر الاحيان بمصطلحات اقتصادية.

٤ نفس المرجع

٥ ان تحليل كاستيلز لا يجزم بان الاقتصاد المعولم هو "الشبكة"، ويسميه فقط النظام العام مع الياته الفعالة للضم والاقصاء. من ناحية ثانية، من المنطق ان يعتبر الاقتصاد العالمي، والايضا مسمى بالاقتصاد الشبكي، نفسه، في تقنيته المعلوماتية الحالية – التي تمكن الارتباط والليونة، "كشبكة الشباك".

٦ يبدو ان "الاقتصاد الشبكي" بزغ كالمصطلح المفضل على المفاهيم السابقة "كالالاقتصاد الجديد" و"المعرفة الاقتصادية".

٧ http://www.eff.org/Infrastructure/Govt_docs/gii_co-op_iitf.agenda

ان السياسات الاجتماعية تعرض عموما خلفيات اكثر وثائق مجتمع المعلومات في الاتحاد الاوروبي، ويزعمون تنظيف الاقصاءات الاكثر صرامة التي قد ترتكبها الشبكة. هذه الجهود انتمت عموما الى استراتيجيات برنامج "تضمين الالكترونية"^٨.

لقد رأينا اعلاه كيف ان كفاءة المعلوماتية الجديدة ومنصات الاتصالات – وماعنته في "الشبكة" - حصرت في مصطلحات ايدولوجية مباشرة بانتصار تفاعلات المنافسة المبنية على المصلحة الذاتية المستقلة، - مثلا، السوق - ومعداتها السياسية والاجتماعية في الايدولوجية النيوليبرالية. وقد تم تأييد دور الاسواق المركزي والقطاع الخاص على حساب قوة حجة اخرى مهمة؛ وذلك بان اختراق التقنية الجديدة تم فقط بسبب التجديد في القطاع الخاص^٩. ولهذا السبب، وبما ان التقنية اصبحت مهمة اكثر فاكثرا في الحياة الاجتماعية، طالب القطاع الخاص، "كالفائد الطبيعي"، في حقل التقنية، بدور معزز في جميع القضايا الاجتماعية والعامية. ولقد بدأ يلعب دورا اكبر – مباشر ومختلص – في قطاعات كان من الواضح حتى اليوم انها من شأن السياسة العامة وتديرها المؤسسات العامة. وبوضع معايير تقنية التبادل الاستغلالي^{١٠} والبحث عن المداخل، هو احد النطاقات التي اغتصبها القطاع الخاص. لقد اصبح بإمكان القطاع الخاص ان يحدد كيفية ادارة التفاعلات حكومة - مواطن من خلال تقنية البينيات، ويمكنه املاء التزويد او لا بخدمة التواصل العامة. كان من المطلوب النضال مع الجهل التقني، وفي معظم الاحيان غير مناسب للتجديد التنظيمي السريع، وذلك لجعل قوة التقنيات الجديدة افضل، وبدا تراجع القطاع العام سريعا امام الهجوم. وطبعا كان المفكرين النيوليبراليين داخل الحكومات وخارجها جاهزين مع نظريات اجتماعية وسياسية لتبرير هذا التنازل كواجب على السلطات العامة.

وهكذا استحوذت ببراعة الايدولوجية النيوليبرالية لصالحها، على القوة العظيمة وامكانيات الاختراق التقني التي تؤلف تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة. اما الايدولوجيات الاخرى – لدولة الرعاية، قديم المساواة والعدالة الاجتماعية، والقطاع العام قائد التنمية – تركوا في ارتباك تحت وطئ هجوم لم يكونوا مؤهلين للنضال ضده. على اية حال، وكما سناقش لاحقا في هذه الوثيقة، ان الارتباط، بين الفكر النيوليبرالي والتأثير الاجتماعي لهذه الاختراق التقني، الذي يؤلف الميراث الانساني المشترك، بالكاد كان واضح عند حصوله. في الواقع، ان العكس قد يكون اصح، والتورط في ادوار جديدة للعام والمشارك في هذا النموذج الاجتماعي الجديد من الممكن ان يكون اقوى.

^٨ من الممكن رؤية نظرية الاتحاد الاوروبي في مجتمع المعلومات على العنوان التالي:

http://europa.eu.int/information_society/index_en.htm

^٩ ان هذا ليس حقيقيا لان المؤسسات العامة، مرورا بمختبرات الدفاع الى الجامعات العامة، وشبكات المجتمع ساهموا بقسط وفير في التجديد الواقف وراء ثورة تقنيات المعلومات والاتصالات.

^{١٠} بعض معايير التعاملات الالكترونية وضعت من خلال سيطرة السوق في بعض مجالات البرمجية التي لديها مميزات حاسمة مثل برمجية الديسكتوب و MS office suite of Microsoft، ومن خلال ممارسة مضادات المنافسة من بعض البرمجية التي تحتاج الى التوصل الى هذه المنصات. وضعت صناعات اتحادية بعض المعايير بطريقة غير شفافة ابدأ، بينما اخرى من الممكن وضعها بهيكلية مؤسساتية مثل شركة الانترنت للاسماء والارقام المخصصة، التي تتولى وظيفة هامة متعلقة بحكومة الانترنت، وفيها سيطرة غير متكافئة من القطاع الخاص.

٣. التنمية في عصر المعلوماتية

ان للنيلوبييرالية اثر سلبي كبير على الجزء المحروم في الشمال. ومع ذلك، ان دمارها في الجنوب بالتأكيد اكبر. من الجدير تفقي اثر تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة على مسرح التنمية في الجنوب والاسس الايديولوجية لقطاع جديد في التنمية معروف بـ "تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية" والتي ظهرت في العقد الماضي. ان نشاطات التنمية التقليدية – سواء كانت في حقل تنمية البنية التحتية الاساسية، او مساحة الزراعة، او التربة، او الصحة، او تقوية النساء او القرض الريفي – في معظم البلدان النامية كانت تقودها الدولة، حتى ولو تفاوتت الفعالية والتأثير. ان فعاليات من خارج اطار الدولة مثل المنظمات الغير حكومية و المنظمات الاجتماعية وبعض الشركاء من القطاع الخاص عملوا في الاغلب من خلال مجال سياسة عامة اوسع والتي وجهت عموم جهود التنمية. وعندما انفجرت ظاهرة تقنيات المعلومات والاتصالات في شفق العالم، كان قطاع التنمية التقليدي^{١١} ابعد ما يكون من اعتبار اي دور لهذه التقنيات في عمله. بالنسبة لهم، ان هذه التقنيات كانت على الاغلب عن الوفرة والقطاع المشترك. وميدانهم كان بالضبط النقيض لهؤلاء.

وبعد التفكير مليا، ان تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية لم تنبثق عن قطاع التنمية التقليدية في البلدان النامية^{١٢}. ولكنها اتت من الشمال متلحفة بمعطف نيولبيرالي. من بين التصاريح التنبؤية الباكورة عن التقنيات الجديدة، هناك العديد منها حول امكانياتها العجائبية للقضاء على الفقر وتوجيه الجنوب الغير نامي. وقد اتت هذه التصاريح من التقنيين المفتونين بتقنيات المعلومات والاتصالات، كما ومن بعض المفكرين السياسيين والاجتماعيين الاكثر اطلاعا. في عام ٢٠٠٠، عندما طورت دول مجموعة الثمانية رؤية عن مجتمع المعلومات الناشيء – عقد اوكيناوا عن مجتمع المعلومات العالمية – اقترحوا الاولويات للبلدان النامية ايضا. ولتخطيط طريقة التقدم لهذه البلدان، اسسوا حملة الفرص الرقمية، المعروفة عموما بقوة "دوت". ولقد كان لحملة الفرص الرقمية تمثيل قوي من القطاع الخاص، بينما تم ايضا ضم بعض المنظمات الغير حكومية الموجودة في الشمال وبعض الحكومات من البلدان النامية. وظهر بالتأكيد ان الشمال قد قاد جدول الاعمال وان وثائق النتائج اخلصت لقيادة القطاع الخاص الطاغية، وتركزت النظرة الاقتصادية على مجتمع المعلومات. واوصى تقرير^{١٣} حملة الفرص الرقمية على ان الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية " يجب ان تتعهد بالاختصاص، على تخويل، اطار عمل سياسي وتنظيم مؤيد للمنافسة، كما وصنع السياسة المؤسساتي المرافق وقدرة التنظيم، وضمان اليات التنظيم الذاتي..."

ولاحظ التقرير ايضا ان

"... حرية الوصول، والاستعمال الفعال للمعدات ولشبكات الاقتصاد العالمي الجديد، والتجديد الذي يحدثون، حاسمون في محو الفقر، وزيادة التضمين الاجتماعي وخلق حياة افضل للجميع."

ثلاثة من اعضاء حملة الفرص الرقمية – الشركة الاستشارية اكسننشور، المؤسسة الخيرية

١١ "قطاع التنمية التقليدي" مصطلح تجريبي مستعمل للتمييزه عن قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية.

١٢ هذه التحليل، وان كان صحيح عامة في العالم النامي الا انه سحب من التجربة لجنوب اسيا. قد يكون هناك بعض الاستثناءات لهذا التعميم؛ مثلا، الحكومة البرازيلية رفعت برتامج اجتماعي معلوماتي في البرازيل في ٢٠٠٠.

١٣ "فرص رقمية للجميع : مؤتمر التحدي"

(http://www.itu.int/wsis/docs/background/general/reports/26092001_dotforce.htm)

ماركل من الولايات المتحدة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية - كتبوا على حدة تقرير اخر اكثر تفصيلا، "تقرير المبادرة للفرص الرقمية"١٤، والذي قدم اطار عمل للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية شبيه بالموجود في تقرير حملة الفرص الرقمية. وينادي بمنهج خماسي للتقنيات المعلوماتية والاتصالية (مؤيد ايضا في تقرير حملة الفرص الرقمية): البنية التحتية، السياسة، المشروع، القدرة الانسانية والمضمون والتنفيذ. وقد اضيف عنصر سادس الى هذه العناصر الاساسية وهو اتفاق استراتيجي بين عدد من اصحاب الحصص، الذي كان من المفترض ان يزود باطار عام للعمل على هذه العناصر الحاسمة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية. وقد ايد ايضا تقرير المبادرة للفرص الرقمية:

"المبادرات التي صممت واديرت مستعملة نموذج اعمال هي على الأرجح الاكثر استدامة و لها تأثير حقيقي."

وهكذا ادخل التقرير لغة نماذج الاعمال في حقل التنمية. وتوافق ذلك مع - حتى انه سبق مفاهيمي - الصيغ التي اطلقها البنك العالمي وبعض المانحين حول ضريبة الاستهلاك وشراكة القطاع الخاص في صميم نشاطات التنمية في الجنوب، بطريقة غالبا ما كانت لاتحس بمحيط الفقير والمحروم.

تلى سياسة هذه التقارير من حملة الفرص الرقمية والمبادرة للفرص الرقمية، اجراءات هجومية على الارض. ولقد وضعت "شبكة المورد العالمي للتنمية الالكترونية" كمنتهى للنصيحة السياسية للبلدان النامية حول عدة مواضيع للتقنيات المعلوماتية والاتصالية وتقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. ان نصيحة سياسية كهذه غالبا ما كانت تميل الى الرؤى النيوليبرالية للتحريير، الخصخصة، ودمج الاقتصاد العالمي، مع بعض الانتباه الثانوي لقضايا الاقصاء والفقير.

ولقد استمر برنامج الامم المتحدة للتنمية ومؤسسة ماركل الخيرية في شراكتهم في المبادرة للفرص الرقمية التي زودت البلدان النامية بدعم سياسي في نطاق تقنيات المعلومات والاتصالات. ولقد تبنت مكاتب برنامج الامم المتحدة للتنمية في البلدان النامية اطار المبادرة للفرص الرقمية في سياستهم للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية. والعديد من المانحين المتعددي الجهات وثنائيي الجهات تبنا حملة الفرص الرقمية واطار عمل المبادرة للفرص الرقمية، وروجوهم في سياستهم وبرنامج مداخلاتهم في البلدان النامية. ان حملة تقنيات المعلومات والاتصالات للامم المتحدة جاءت كخليفة لهذه المبادرات، ولكن مشاركة القطاع الخاص كانت ايضا مسيطرة عليها، وكان يعد معظم تقاريرها خبراء من الشمال، وحصلت على مساهمة ضئيلة من فعاليات التنمية التقليدية في الجنوب.

ان سياسة ومشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية التي برزت تحت تأثير هذه الاطارات روجت قيادة القطاع الخاص في التنمية والاصلاحات الحكومية وعلى مستوى المجتمع اعطت الاولوية لنماذج الربيع من تداخلات تقنيات المعلومات والاتصالات على نتائج التنمية المستدامة، التي تحتاج الى استثمار اجتماعي عام وطويل الامد في هيكلية ومؤسسات جديدة لتسليم التنمية.

١٤ بصرف النظر عن طبيعة الشمال المركزية في تاليف التقرير، تقريبا كل الخبراء المعترف بمساهمتهم في التقرير هم ايضا من الشمال.

وفي هذا الوقت، وفي الامم المتحدة، كانت النيوليبرالية تشق طريقها لحصر جدول اعمال التنمية. في تأرجح الى الطرف الاقصى من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي - اسلوب سياسات التعديل الهيكلي للتسعينات للتنمية وتخفيف الفقر، اصبحت التنمية فجأة تحسب بلغة بعض الاهداف القابلة للقياس - الاهداف الالفية للتنمية - مع القليل من الانتباه الى الاسباب الهيكلية لما تحت التنمية. وقد سلطت الاهداف الالفية للتنمية الضوء على حقائق العالم المتصلبة وعلى المهام العاجلة التي تواجه الانسانية، بالانسحاب المنظم من هاجس الاقتصاد الكلي والطموح الى توحيد ناجح للاقتصادات الوطنية. ولكن جدول اعمال الاهداف الالفية للتنمية كان مندمج في خطاب الامم المتحدة للتنمية بطريقة بدت وكأنها تطرح التصريح عن اهداف معينة وغايات تحت شكل استراتيجية التنمية، وهذه كانت طريقة فعالة لقتله.

طبقا للقالب، قامت حملة الفرص الرقمية، المبادرة للفرص الرقمية وحملة الامم المتحدة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية - بطريقة ملتوية وجدا اصطناعية - بمحاولة مبادرات لاخترع اي اتصالات مباشرة بين تقنيات المعلومات والاتصالات وكل واحد من الاهداف الالفية للتنمية. الكل اراد الصعود الى عربة الموسيقى، بدون ان يضعوا الجرس للقطعة. وعرضت تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية كطريقة حلول سريعة لبعض المشاكل المعينة للتنمية. ولكن بدا وكأن هناك تردد في الاعتراف بان تقنيات المعلومات والاتصالات تحتاج الى منهج نظامي. كما كان هناك نقص في الاهتمام بالواقع الذي، بصرف النظر عن تضمن الدور الرئيسي للقطاع العام، يقتضي بان تتخذ المجتمعات العالمية، الوطنية والمحلية خيارات سياسية وتبادل، موجودة في محيط تاريخي واجتماعي معين.

ولقد لاحظ حديثا تقرير لحملة الامم المتحدة عن تقنيات المعلومات والاتصالات،^{١٥}

" بدلا من اخذ المنهج نحو "تعضيل" تقنيات المعلومات والاتصالات في سياسة وبرامج التنمية، كان هناك اتجاه بين اصحاب المهن بوصف التقنيات المعلوماتية والاتصالية تقريبا كحل "الصندوق الاسود"، وحل موجود في عالم " في صالح كلا الطرفين " للمصالح المشتركة بين البلدان المتطورة والنامية."

وظهر تدريجيا منهج مبني على الحلول التي تعتمد على المبادرات النامية الاستقلالية المبنية فقط لاغير على شراكة "في صالح كلا الطرفين" لكل اصحاب الحصص حتى اقضاء التورط والمطالب المصوغة لامكانيات وتحولات مجتمع المعلومات - وقساوة خيارات السياسة العامة الضمنية - وقد نفع ذلك لالهاء البلدان النامية عن الامكانيات والمهمة الحقيقية في صياغة مجتمع معلوماتي موجه نحو التنمية.

وبينما نتكلم بحرية اطارات عمل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية المسيطرة عن الفرص بلغة الوصول السهل للمعلومات والمعرفة للجميع، وعن مطالب لبنية تحتية تؤمن المساواة في الوصول، فشلوا في القاء الضوء على الخيارات السياسية التي يجب اتخاذها لحصول ذلك موجودة في ميادين اشد صراعا. من المستحسن ان تصادق مجموعة الثمانية على تقرير ١٦ حملة الفرص الرقمية الذي، من بين اشياء اخرى يجزم ان:

^{١٥} "تجديد واستثمار: تقنيات المعلومات والاتصالات والاهداف الالفية للتنمية" - اعد التقرير لحملة الامم المتحدة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية لدعم العلوم، التقنية و حملة التجديد لمشروع الامم المتحدة الالفية.

(<http://www.unmillenniumproject.org/documents/Innovation%20and%20Investment%20Master.pdf>)

^{١٦} المرجع المذكور

" اعضاء حملة الفرص الرقمية مقتنعون بان الحق الاساسي للوصول الى المعرفة والمعلومات هو شرط سابق لتنمية الانسان العصري "

من ناحية ثانية، هذه البلدان وجدت نفسها معارضة في النقاش حول حقوق الملكية الثقافية في قمة العالم حول مجتمع المعلومات، وعلى الارض، بأن هذه القضية تتعلق بمنظمة الملكية الثقافية العالمية – وفي منظمة الملكية الثقافية العالمية، اعيقت جهود البلدان النامية لايجاد "معاهدة لحرية الوصول الى المعرفة" بحجة ان هذا الامر لا يدخل في صلاحيات منظمة الملكية الثقافية العالمية.

ومماثلًا لذلك، بينما كل مستندات تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية تعترف بان الوصول الشامل الى البنية التحتية للمواصلة هو قاعدة تقنيات المعلومات والاتصالات الاساسية – لاتاحة عمليات التنمية، وهناك حاجة لمعرفة اثر جلب خدمات المواصلة البعيدة، تحت نظام منظمة التجارة العالمية، على سياسة تقليص استقلالية البلدان النامية^{١٧} باخذ الجهود العامة على نطاق واسع في تأسيس البنية التحتية للمواصلة البعيدة التي تتفق وحاجات جميع الناس وتنشيط التغيير الهيكلي والمؤسسي نحو مجتمع معلوماتي موجه الى التنمية.

^{١٧} "تقنيات المعلومات والاتصالات والتنمية الاجتماعية: محيط السياسة العالمية" سس هاميلنك
(<http://www.acca21.org.cn/info21/link/bg/info/4/icts.htm>)

٤. القمة العالمية حول مجتمع المعلومات - اختبار ليطموس السياسي للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية

ان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات نشأت من محيط غير سياسي. ممطية هاجس "الاقتصاد الجديد" في اواخر التسعينات، واقترحت نظريات تقنية غير عادية حول فرص التنمية الجديدة للبلدان النامية. ان الاتحاد العالمي للمواصلة البعيدة، والذي كان قد نحي جانبا من دوره الطويل كمنظم عام للمواصلة البعيدة نظرا للتطور السريع للتقنيات المعلوماتية والاتصالية، والجواب النيوليبرالي المؤسستي السريع له، مثل اتفاقية المواصلة البعيدة لمنظمة التجارة العالمية، وجد في مواصلة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية طريقة جيدة في البحث عن العودة الى الحياة. وعرض الاتحاد العالمي للمواصلة البعيدة عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات خلال مؤتمره المطلق الصلاحية عام ١٩٩٨ في مينيابوليس. في هذا الوقت بدت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، والتي كانت تتعافى من الكدمات التي سببها مؤتمر "النظام العالمي المعلوماتي والاتصالي الجديد"، مهتمة كذلك في استكشاف الابعاد الاجتماعية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية الجديدة. وبدت اليونيسكو مهتمة ايضا بعقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات او ما يشابهه، كما وناقشت امكانية عقده بالاشترك مع الاتحاد العالمي للمواصلة البعيدة١٩. اسباب عدم حدوث هذه القمة لم تعرف بوضوح، ولكن يمكن الافتراض ان طبيعة النقاش السياسي الحاد في مؤتمر "النظام العالمي المعلوماتي والاتصالي الجديد" لا تزال حاضرة في اذهان بلاد الشمال، رئيسيا الولايات المتحدة، حتى يعتبر هذا الاقتراح مرضيا. ولكن اقتراح الاتحاد العالمي للمواصلة البعيدة كان حيادي اكثر، ورؤيته المركزة على التقنية للمجتمع المعلوماتي كانت اقل تهديدا. ومؤتمر عالمي كهذا يمكنه حتى ان يفيد جدول اعمال النيوليبرالية، الى حد ان المصالح المسيطرة اعتبرت في ذلك الحين تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة وسيلة النقل المفتاح للظهور، وتقوية نفوذهم، الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي والسياسي. وتجاه هذه الستارة الخلفية، كلفت الامم المتحدة الاتحاد العالمي للمواصلة البعيدة بعقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات على مرحلتين - ٢٠٠٣ في جنيف و٢٠٠٥ في تونس - ووضعت لهذه القمة مهمة استكشاف دور تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة في لقائها مع الاهداف الالفية للتنمية، و

" تنظيم الاجماع العام والتعهد المطلوب لترويج حاجة الوصول العاجل لكل البلدان الى المعلومات، المعرفة، وتقنيات الاتصالات للتنمية لكي يحصدوا كل فوائد المعلوماتية والاتصالات" (قرار الامم المتحدة A/RES/56/183، ديسمبر ٢٠٠١).

كان واضحا منذ البداية ان معظم الفعاليات التي حضرت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات دخلت اليها باحتمالات مختلفة تماما، وتحولت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الى ميدان مشوش. ان القضايا المتعلقة بظهور مجتمع جديد حيث تسيطر تقنيات المعلومات والاتصالات امتدت من الاقتصاد والتنمية الى ما يتعلق بالحقوق والتنوع الثقافي. وبالكاد كان حقل هذه الخطابات، في المحيط الجديد، حسن التشكيل. ظاهريا كانت القوى النيوليبرالية واثقة من، ان الالتباسات بين اولئك الذين قد يعارضوا جدول اعمالهم والقوة المطلقة لظاهرة التقنيات

١٨ بعض المناقشات السياسية الحامية في مؤتمر النظام العالمي المعلوماتي والاتصالي الجديد الذي عقد في اليونيسكو عام ١٩٧٠. غادرت الولايات المتحدة اليونيسكو بسبب هذه القضية. المرجع " من يتكلم باسم المحكومين، القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، المجتمع المدني وحدود الحصص". الاقتصادي والسياسي اسبوعيا، رقم 2006, XLI No3. ١٩ المرجع " هل تقدر القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ان تقف؟" شون او سيوشرو لخلفيات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. (<http://www.crisinfo.org/content/view/full/246/>).

المعلوماتية والاتصالية الجديدة والزخم الذي اعطي للعولمة الاقتصادية، سيعزز قوة مفاهيمهم للمجتمع المعلوماتي في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ومن ناحية اخرى، وكما سيتوضح لاحقا بتحليل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، قد كانت القوى النيوليبرالية تتراجع في المرحلة الاخيرة للقمة عندما اشتد التحدي لمنطقها وحججها. ان المساحات الاكثر ديمقراطية في قمة الامم المتحدة سمحت بارتفاع العديد من الاصوات ، ولبعض الائتلافات ذات مصالح مشتركة للبناء، ان تقاوم السيطرة النيوليبرالية على جدول اعمال مجتمع المعلومات او حتى احباطها.

في الحقيقة، ان عملية القمة العالمية حول مجتمع المعلومات هي مؤشر جيد على الشرعية – او بالاحرى على انعدامها – التي صمدت على اساسها رؤية مجتمع المعلومات المسيطرة حتى اليوم "كطبيعية"، في صالح كلا الطرفين، وتقريبا نموذج "رضائي"، موزب ومباع بمورد استثماري ضخم. بينما كان هذا المفهوم المسيطر للمجتمع المعلوماتي يتعاطف قليلا، من خلال فرعه في تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية، لادخال في حسابه حاجة البلدان النامية لبعض التنمية، قد برهن عن قلة صبره مع العمليات السياسية التي قد تتجاوب مع رؤيته للمجتمع المعلوماتي على اراض متعادلة في قمة للامم المتحدة.

يمكن رؤية القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بموقعين مختلفين. واحد، كعملية لم تكن قادرة على مواجهة جعل جدول اعمال التنمية نيوليبرالي داخل الامم المتحدة وقد يمكن ايضا لومها لآخذها هذا الاتجاه لاحقا؛ واثنين، كبداية محتملة لخطاب شرعي عن مجتمع المعلومات الذي وضع على الطاولة قضايا حقوق الانسان في مجتمع المعلومات من جهة، والدور الرئيسي للسياسة العامة وعمليات المجتمع في صقل مجتمع المعلومات من جهة اخرى. هاتين القضيتين لم تكن مدرجة على جدول اعمال ما قبل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات والتي نوقش خطابها عن مجتمع المعلومات في وقت سابق.

خلال تقييم القمة العالمية حول مجتمع المعلومات من ناحيتها الايجابية، هناك حاجة لرؤيتها كبداية لعملية اكثر من كونها نتائج مهمة. يجب رؤية قيمتها في شرعية ارتباط عالمي اوسع واكثر ديمقراطي مع مجتمع المعلومات الذي اصبح ممكنا. وهذا يفتح مجالات امام خطاب مجتمع المعلومات ليتخذ اولئك الذين يمثلون مصالح المتضررين، بالاحص فعاليات التنمية في الجنوب – معا من الحكومات والمجتمع المدني.

ان لمرحلة جنيف، للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، ميزتين على مرحلة تونس الاخيرة. اولاً، قد حدثت عندما كانت الاثارة الاولية بشأن تقنيات المعلومات والاتصالات غير ملطخة، بمحيط "العالم الجديد" الذي ما زال مبهم وبوجود الفسحة الواسعة للرؤى الجماعية السعيدة لمجتمع جديد. ثانياً، هذه المرحلة اعتبرت نفسها ذات مستوى اعلى من المبادئ ومن اكثر القضايا العامة للمجتمع المعلوماتي، تاركة القرارات "الحقيقية" للمرحلة الثانية. ان الميزة الاكثر جدارة بالذكر في مرحلة جنيف، كانت قيادة المجتمع المدني لحملة تجسيد جدول اعمال مجتمع معلوماتي مؤسس على الحقوق. بينما كان نجاح هذه الحملات مختلطاً، تغيرت بالتأكيد محيطات خطاب مجتمع المعلومات الى الابد، فاصبحت اكثر جماعية من المفاهيم اللاسياسية المسيطرة على قيادة سوق مجتمع المعلومات.

القضايا الحقيقية في نقاش مجتمع المعلومات كانت سياسية بقوة، وكما كان متوقع، لم تتخذ القرارات الحقيقية ولا حتى في المرحلة الثانية في تونس. علاوة على ذلك، ان المناقشات والمفاوضات بشأن هذه "القضايا الصعبة" كشفت عن وجهة النظر الاجماعية المفترضة لمجتمع

معلوماتي وعن الاتجاه السائد لاطار عمل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. القضايا الثلاثة التي هيمنت على مرحلة تونس كانت، تمويل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية، تنفيذ ومراقبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وحكومة الانترنت. ان جولة سريعة، على مناقشات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات والنتائج في هذه الحقول، تعطي مؤشر جيد عن سياسة القضايا الاقتصادية التي تميز منطقة مجتمع المعلومات.

تمويل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية

اذا سلم، كما فعل ظاهريا الجميع - ووثائق جنيف سجلت ببلاغة كبيرة^{٢٠}. ان تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة صورت فرصة تاريخية سباقة لتحويل عدة اوجه من منظمتنا الاجتماعية في اتجاهات مرغوبة، ان السؤال موضع النقاش في مرحلة تونس كان كيف يضمن وصول فوائد هذه التقنيات الى الجميع. من المفترض ان مثل هذا المستوى العالي من الفوائد المرئية - ومن الملاحظ انه على خلاف العديد من الاحتياجات الانسانية، مثلا الغذاء وموارد الطاقة، تقنيات المعلومات والاتصالات وفوائدها لها العديد من العوامل اللاحصرية^{٢١} - كان من الممكن التوقع ان الاستراتيجيات العامة لتمويل مثل هذه البنية التحتية الاساسية والمتقاربة ستكون عالية في سياسة جدول اعمال العام العالمي. ومع ذلك، ان حكومات الشمال والقطاع الخاص - الذي كان ظاهرا وحاضرا بقوة في مساحة اصحاب الحصص المتعددة في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات- لم يفكروا هكذا بالتأكيد. وليس فقط انهم لم يكونوا مستعدين على الاطلاق بان يتعهدوا بواسطة منهج السلع العامة لتمويل تقنيات المعلومات والاتصالات^{٢٢} والذي ايده العديد من فعاليات المجتمع المدني؛ لم تكن حكومات الشمال مستعدة للقبول بانه هناك اي سبب على الاطلاق للاخذ بعين الاعتبار الحاجة والتبرير لتمويل تقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى مختلف عن اي تمويل لتنمية عادية.

كبنية تحتية للمعلوماتية والمواصلة والتي تمثل قاعدة جديدة كليا لتنظيم صنف كامل من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، كان هناك، " تبدو منطقية"، رؤية تقنيات المعلومات والاتصالات كبنية تحتية عامة اساسية. الواقع انه، تلك البنية التحتية التي رأها بعضهم على انها "حقل المساواة" الاحتمالي لتنمية اسرع ومساواة اكبر بين البلدان وبين اجزاء المجتمع، رأتها مصالح اخرى كبنية اقتصاد تحتية حاسمة والتي تحتاج ان يبني حولها مجموعة من الافضليات النسبية لحماية اقتصادهم، وسيطرتهم السياسية والاجتماعية. ولهذا، كانت زبدة نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، القوة الخانقة للمفاهيم المسيطرة التي تسود وتحول دون السؤال: "اما ان قدرات المواصلة الاساسية والتقنية المعلوماتية والاتصالية تشكل خدمة اقتصادية طبيعية وتكون تابعة لقوى السوق" او " هي مؤهلة بقوة لتعتبر سلع عامة ويفضل انتاجها باموال عامة ويحتاط لها بطريقة اللاحصرية والغير استثنائية". وهكذا كان حكم القمة العالمية حول مجتمع المعلومات " ما من مؤن ولا اقنية جديدة لتمويل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية".

هكذا، في المجتمع الجديد الناشئ، جردت من الشرعية قضية سياسية واقتصادية مهمة

٢٠ المرجع: الاجزاء المفتوحة من اعلان جنيف للمبادئ في <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop.html>

٢١ السلع المنافسة هي تلك التي اذا استعملها احدهم قل متاحيتها للآخرين. السلع الغير تنافسية/خدمات، كالمعرفة، هي تلك التي اذا استعملها احدهم لا تستنفذ الخزان.

٢٢ المرجع: "تمويل مجتمع المعلومات في الجنوب:العالمية للسلع العامة" بابلو اكويستو ونيكي جونسون

(<http://rights.apc.org/documents/financing.pdf>)

– التمييز بين عناصر البنية التحتية الجوهرية التي تحتاج لان تكون ذات طابع عام و البنية الفوقية التي هي حلبة المنافسة ومشروع القطاع الخاص^{٢٣} - . ان مجتمع المعلومات، حسب المفهوم المسيطر، كان ليكون في الاساس ميدان القطاع الخاص و كان دور القطاع العام توفير "الشروط المخولة" لنشاطات القطاع الخاص، والتي بمعظمها تتألف من التزويد باطار عمل تنظيمي، ولم تتضمن بنية تحتية اساسية او اية مسؤوليات اجتماعية وسياسية.

بينما كان الشمال – والقطاع الخاص – متلهفين على ميدان واحد غير منقسم " للمعرفة" او "شبكة" اقتصاد فعالة، لم يكون مستعدين لاعتبار الميدان العالمي نفسه – ونفس المنطق لمفعول الشبكة او ظواهر الشبكة التي تفك مكاسب العولمة – من اجل اعادة توزيع ولو بدائية للموارد. وهكذا على العالم ان يكون اقتصادا واحدا ولكن ليس له ان يكون مجتمعا واحدا، ولا وحدة سياسية وان كانت بدائية. هذا المفهوم اللامتوازن للمجتمع المعلوماتي العالمي كان في توافق مع الايديولوجية النيوليبرالية.

ولقد تم اقتراح بعض الافكار التجديدية لاعادة توزيع الموارد العالمية لدعم تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية في المناطق الاقفر خلال القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. كما اقترح صندوق تعاضد رقمي يمول باقتطاع ١% من كل مشتريات القطاع العام لمعدات التقنية المعلوماتية في الشمال^{٢٤}. واقترح اخرون ضرائب على مبيعات الرقاقات الصغيرة الحجم، وعلى تسجيل حقل الانترنت ونطاق الحصة لتمويل توسع تقنيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وكيفما كانت هذه الاقتراحات للضريبة العالمية فقد وجدت الجواب المتوقع من حكومات الشمال.

جرب مؤيدوا هذه الجهود التقدمية منطق ظواهر الشبكة ليقنعوا اولئك المعتمدين في مراكز تشدد من "الشبكة" ليساهموا ماديا من اجل توسيع شبكة التقنية. على حد سواء، المنطق الواقعي – ذلك ان تقنيات المعلومات والاتصالات تمثل ارتفاع – قيمة البنية التحتية المتقاربة التي تدعم خط كبير من النشاط الاجتماعي المفيد – والمنطق الذرائعي – ذلك ان اولئك الذين يستفيدون حاليا من الشبكة على مداها عليهم ان يدفعوا ثمن ذلك – يبدو مبررا التورط في استراتيجيات تمويل خاصة لتوسع تقنيات المعلومات والاتصالات في الجنوب. ان النقص لاي تقدم في التعهدات في توجيه قضية الانقسام الرقمي اظهرت بوضوح غياب اي محتوى سياسي واجتماعي في رؤية مجتمع المعلومات العالمية التي اقترحتها القوى المسيطرة.

مهما كان ما حصل في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، فقد اشدد تحدي المفهوم المسيطر القائل بان البنية التحتية للمجتمع المعلوماتي هي في المقام الاول قطاع خاص. ولقد تركوا واضحا معظم مندوبي البلدان النامية انهم لا يعتقدون بان القطاع الخاص قادر على تأمين المواصلة العالمية او البرمجية او الاليات والمعدات للحاسوب الالكتروني لاكثر الناس في بلادهم. وناشدوا بقوة من اجل تمويل عام لمثل هذه العناصر للبنية التحتية للمجتمع المعلوماتي. ولقي هذا النداء صدى لدى ممثلي المجتمع المدني الذين كانوا قد طوروا حجج حول تمويل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية على اساس مبدأ السلعة العامة. حتى ولو ان نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات لم تعكس هذه الحجج المشبوبة العاطفة بطريقة اهم، فان نص وثائق النتائج، بالتشديد

^{٢٣} لاستعمال الاصطلاحات الكينزية – الفرق بين رأسمال اجتماعي غير مباشر والنشاط الانتاجي المباشر.
^{٢٤} واخيرا دعمت القمة صندوق تعاضد رقمي على اساس مساهمة طوعية، وليس على اساس ضريبة عالمية. وهذا "الدعم" بالكاد يكون رمزي، ولا يعني شيئا في بلغة السياسة العامة العالمية باقامة الجسور للتقسيم الرقمي.

على دور التمويل العام للبنية التحتية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية في اماكن عديدة، يشهد على هذه الخلافات^{٢٥}. زيادة على ذلك، ان المناقشات حول التمويل، في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، خدمت في بناء الزخم وفتح مساحات مفاهيمية خارج العمليات الرسمية حول قضية طبيعة السلع العامة للبنية التحتية للمجتمع المعلوماتي.

تنفيذ ومراقبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات

هذا العنصر الاساسي من المدونات في مرحلة تونس يكمن في تقرير (١) " من سيفعل ماذا" للشروع في التحرك نحو الاهداف الطموحة المخططة في وثائق القمة العالمية حول مجتمع المعلومات - خاصة في خطة جنيف للعمل - و (٢) اية عمليات ستوضع لتأمين تعهد دائم للسياسة العامة العالمية حول قضايا مجتمع المعلومات بعد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ان النتائج الواضحة مهمة في هذه الحقول لاي حدث عالمي بقياس القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وفي هذه الحالة، كانوا اكثر اهمية لان خطاب مجتمع المعلومات ما زال يافعا، ومن الواضح انه كان مطلوبا من السياسة العامة العالمية تعهدات مستمرة واكبر.

من ناحية ثانية، وفي الوقت الذي ظهرت فيه المناقشات حول التنفيذ والمراقبة في اخر اطوار مرحلة تونس، بدت حكومات الشمال وكانها في نوع من الانسحاب من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ان المناقشات حول التمويل وضعتهم في حالة دفاع ضد الحكومات الجنوبية والمجتمع المدني. وايضا اضطروا الى اللعب دفاعيا في قضايا مثل حقوق الملكية الثقافية، مورد البرامجية المفتوح وتحويل التقنية. في معظم المناقشات في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وجدت حكومات الشمال نفسها تدافع اكثر فاكثرت تجاه ما كان واضحا على انه جدول اعمال تقديمي. وازداد رفض العديد من الفعاليات، في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، القبول بدون نقد النسخ المسيطرة للمجتمع المعلوماتي، وظهرت خلال اليوم اسئلة جديدة وغير مريحة. هي نفس الدول التي كانت تستفز في صياغة قاموس مجتمع المعلومات في الوقت الذي بدأت فيه حملة الفرص الرقمية تنأى عن مناقشات مجتمع المعلومات.

في مراحل المناقشات الاخيرة، حول اللجنة الثالثة والاخيرة لتحضير اجتماعات ٢٦ قمة تونس، تبنت حكومات الشمال استراتيجيات خفية وهزيلة لتخريب كل اقتراح رأت انه قد ينجح بتنفيذ معقول وعمليات مراقبة. اما المنطق المعقد الذي استعملته لهذا الغرض كان سهل الخرق. كان من الواضح ان هذه الدول ارادت انتهاء عملية القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بسرعة. مثلا، عندما بدأت واحدة من جولات المناقشة الاخيرة عن التنفيذ، رفعت الولايات المتحدة اعتراضات على عنوان الاجتماع المقترح والذي يتدوال مع هذه القضية وكان ببساطة عن " اليات التنفيذ". تحجج مندوب الولايات المتحدة بان كلمة "اليات" تقترح الكثير من عملية حقيقية او هيكلية وانهم ضدد شياء كهذا تماما. ان هذا النوع من التحايل على المناقشات على اراض مهلهلة الى ابعد حد، يشير الى ازدياد تحمس بعض الدول في سحب الشرعية من اسس القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. ولقد استعملت دول الشمال حجج اخرى يتعذر الدفاع عنها لاحباط اي تقدم حقيقي في هذه القضية - مثل التعبير عن الرأي بان القمة ليست مؤهلة لاصدار تعليمات ولا حتى اقتراحات الى وكالات اخرى للامم المتحدة لتتفحص او تباشر بمعالجة تنفيذ قضايا مجتمع المعلومات. تفويض كهذا للسلطة السياسية لقمة رسمية للامم المتحدة كان

^{٢٥} المرجع: تقرير ويلي كوري عن المناقشات حول التمويل في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات - دور المجتمع المدني، والنص المهم في وثائق النتائج ممشدددا على دور المالية العامة في

<http://www.apc.org/english/news/index.shtml?x=31483>

^{٢٦} اللجنة التحضيرية للاجتماعات لقمة تونس

بما انه كان من غير اللائق الاعلان عن انتهاءهم من القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، اتت دول الشمال "بمبداء غير قابل للنقاش" الى جميع المناقشات واجتماعات جماعة الضغط في قضية التنفيذ والمراقبة: وذلك بانه لا يجب ان يكون هناك اي تورط مالي جديد من اجل نشاط التنفيذ والمراقبة (وليس فقط بما يختص بنفقات كبيرة للوصول الى الاهداف المطروحة في مخطط العمل في جنيف، ولكن ايضا حتى لاية غاية في اي نشاط اجرائي مثل الاعداد لهيكلية او الية المراقبة). كما ولا يجب ان يكون هناك اي منظمة او هيئة من اجل هذه الغاية. هذه الحكومات التي انفقت موراد مرموقة لبيع نسختهم من افكار مجتمع المعلومات في السنوات السابقة - ولا يزالوا ينفقون من خلال حلبات اكثر "صداقة" معهم - لم تكن مستعدة لتساهم قليلا للقيام بنفس الشيء من على منابر اكثر سياسية وتمثيلا، وحيث يمكن تحدي مفاهيمهم المسيطرة. كان من الواضح ان هذه الحكومات ستستعمل قوتها الاقتصادية بواقحة، وتحكمها بمساحات السياسة العالمية، لانجاز اهدافها وتجاهل المعارضة.

ان استخفاف حكومات الشمال، بتعهدات حقيقية للسياسة العامة لقضايا مجتمع المعلومات، كان حاد جدا الى درجة انها لم توافق حتى على الطلب الاقل شأنًا للعديد من الفعاليات في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بتأسيس لجنة اقتصادية واجتماعية^{٢٧} عن مجتمع المعلومات، والتي هي طريقة معتمدة للمراقبة في بعض قمم الامم المتحدة. واخيرا، تم الاتفاق على الطلب من اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية عن التقنيات والعلوم للتنمية، الموجودة سابقا، ان تشرع في مراقبة القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. الفت هذه اللجنة منذ عدة سنوات خالية، مع جدول اعمال ضيق مركز على التقنية، ولمعادلة مجتمع المعلومات نفسه مع مجموعة من القضايا التقنية، مما يساوي العودة الى القبول بالمحيط الاوسع لتطورات مجتمع المعلومات الذي طرحه اعلان جنيف للمبادئ. وهذا بالاخص قاس في ضوء الواقع ان الولايات المتحدة لديها طموحها بمشروع مجتمع معلوماتي خاص بها وان لجنة مجتمع معلوماتي او هيئة مثيلة هي تسوية مؤسساتية نصح بها اعضاء الاتحاد الاوروبي. وزيادة على ذلك، ولاكثر من عشر سنوات الان، كان الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يعقدون دوريا ولمرتتين في السنة، مشاورات منظمة عن قضايا مجتمع المعلومات.

في النهاية، نجحت الدول الغنية والقوية في تخريب اية امكانية لاية نتيجة حقيقية في قضية التنفيذ والمراقبة. وكيفما كان رفض المشاركة في حاجات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الملحة بعد تونس، جعلت دول الشمال سياساتها حول مجتمع المعلومات واضحة بشكل غير ملتبس. وفضح زيف اسطورة مفهوم "اجماعي" لصالح كلا الطرفين في مجتمع المعلومات.

حكم الانترنت

ان قضية حكم الانترنت كانت الاكثر وضوحا في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وايضا خدمت لكشف جزئيا قضايا اخرى مهمة على حد سواء. السبب في اهميتها ووضوحها انها مثلت خطوط سياسية مرسومة بطريقة جيدة ومن ثم لانها تحافظ على توازنها على الرغم من كونها ارض معركة شديدة. وهي تمثل، لربما، اول قضية للمجتمع المعلوماتي على المسرح العالمي ذات تورط "عالمي" بدون اي شك، ولذلك، حتى يكون حكم الانترنت شرعيا، فهو يحتاج الى ان يمثل المجتمع العالمي بكامله. ان طبيعة القضايا المتعلقة بحكم الانترنت كانت

٢٧ مجلس الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي

من نوع "هنا والان" والتي لا يمكن معالجتها باهمال لطيف مثل الذي يميز ردة فعل السياسة العالمية العامة على معظم القضايا العالمية، مثل التخزين النووي الاحتياطي والاحتباس الحراري.

ان ما دعي ليحكم الانترنت كانت صيغة شرعية مقبولة لسياسة عالمية – وهذا ما حاول النيوليبراليين تجنبه باي سعر. بالنسبة للنيوليبراليين، ان الحكم التمثيلي الحقيقي للانترنت يعنى وضع المثل السالف الخاطيء للمجتمع المعلوماتي – الذي يغذوه بعناية كحلبة سيطرة القطاع الخاص الطبيعية بدون ان تربطه اية خيوط سياسية. كما نوقش سابقا، ان اكبر انتصارات المصالح النيوليبرالية كانت في الحقيقة، بينما توسع الاقتصاد عالميا، لم يستطع نظام الحكم فعل ذلك، وهذا التعارض اعطى "استقلالية" سبابة للسوق. ان حماية هذه الميزة الاساسية كان الاعتبار الاهم لهذه المصالح في نطاق المناقشات حول حكم الانترنت.

اذن بما انه من الصعب الرفض بسهولة شرعية مشاركة الجماهير المتأثرة بحكم الانترنت، ان محبذي الوضع الراهن، اولئك الذين وقفوا ليقوا وضع السيطرة على حكم الانترنت تقريبا كما هو عليه اليوم ٢٨ - في المقام الاول بايدي حكومة الولايات المتحدة والقطاع الخاص، استعملوا حجة بارعة. لقد اقترحوا انه لاحاجة للمصالح في ادارة الانترنت؛ وذلك، وبما ان حكم الانترنت هو غير سياسي تماما، لا يحتاج الى نظام حكم خاص انما الى ادارة بسيطة على مستوى تقني. واخيرا انه من الواضح لتكون الاشياء ملائمة ان يستمروا اولئك الذين اداروه على هذا النحو الجيد حتى الان. وفي القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، لم يناقش فقط الذين يسيطروا على حكم الانترنت حاليا من اجل صفته الغير سياسية، بل ايضا العديد من فعاليات المجتمعات المدنية، الخائفين من ان يتحول حكم الانترنت الى ايدي الحكومات المهووسة بالسيطرة في الجنوب، فضلوا الحكم الحالي، حتى ولو ان ذلك غير مبرر بلغة الشرعية. وبما انه بدا مخالف للاداب النقاش من اجل سيطرة بلدهم على قضية لها هذا المضمون العالمي القوي، العديد من فعاليات المجتمع المدني ايضا فضلوا ذريعة الطبع اللاسياسي لحكم الانترنت ليبرروا الوضع الراهن لحكم الانترنت.

هذه المواقف – التي تراوحت بين السداجة السياسية الى خيبة الامل المقصودة – كانت سبابة على عدة اوجه. في طور هذه الاحداث، كانت مهمة دفاع الجنوب، والتي دعت بان يكون حكم الانترنت اكثر تمثيلي، شاقة. من الواضح ان النقاش حول هيكلية حكم مناسب للانترنت، يتطلب اولا وفي القام الرئيسي، التأكيد الواضح والمدوي للطبيعة حكم الانترنت السياسية. ان البراهين في هذا المحيط هي نسبيا مباشرة ٢٩ ولكن تصلب الولايات المتحدة والقطاع الخاص – وفي هذه الحالة قد ساعدها وقوف الكثير من المجتمعات المدنية في الشمال الى جانبها – جعل مهمة تقدم قضية حكم الانترنت حقيقة صعبة. ان مفاوضات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات كانت مشؤومة بسبب طريقة المناقشة للقضايا مثل الحكم، التمثيل، والشرعية السياسية، وبسبب استعمار ايدولوجية النيوليبرالية لحلبات سياسية جديدة نشأت في خميرة مجتمع المعلومات. وعلى هذا لم تستطع المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ولا حتى ببطيء، الاجابة على نحو ملائم.

ان موقف الولايات المتحدة من قضية حكم الانترنت، كان في جوهره وقح. كان لديها السيطرة على الانترنت ولن تتركها. ولجعل هذا الموقف ديبلوماسي اكثر بقليل، انتحلت لنفسها "دور

٢٨ المرجع: منشورات عن مشروع حكم الانترنت في: www.internetgovernance.org بالاصح "حكم الانترنت: دولة اللعب" لوصف كيف يحكم الانترنت حاليا

٢٩ المرجع: عدة مطبوعات عن مشروع حكم الانترنت حول هذه القضية

تاريخي" في ادارة الانترنت، مستعملة هذه الحجة كسبب صحيح لتستمر بالتدبير الراهن.

ولسوء حظ الولايات المتحدة ومحبي الوضع الراهن الاخرين، المدافعين عن المفهوم المسيطر النيوليبرالي للمجتمع المعلوماتي في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، فقد انقسموا في هذه القضية، والاتحاد الاوروبي نقض الصفوف مع الولايات المتحدة. ان الهيمنة المقصورة على الولايات المتحدة على بعض الواجه الرئيسية لحكم الانترنت، مثل ملف "منطقة جذر نظام الحقل الاسمي" (DNS)³⁰، لم تكن مقبولة ولا حتى من الاتحاد الاوروبي السهل الانقياد عادة. هذا الانقسام اثار العديد من المفاوضات الجوهرية حول حكم الانترنت، واثار بعض النتائج ايضا. ولو ان طبيعة حكم الانترنت الاساسية لم تتغير حاليا، ان وثائق القمة العالمية حول مجتمع المعلومات قدمت تصريح واضح عن الطبيعة السياسية لحكم الانترنت وعن الدور الشرعي لجميع البلدان – وفعاليات اخرين – في ادارته. ولقد وضعت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات معاً، عملية مفاوضات متعددة الجوانب للتغيرات المستقبلية في حكم الانترنت ومناقشات مع اصحاب الحصص المتعددة، كما وشرعية المساحة للمفاوضات السياسية. ليسمى ذلك بمنتهى حكم الانترنت³¹. ان منتهى حكم الانترنت سيكون مؤسسة عهد جديد ذات مغزى – وهي منظمة حيث شراكة اصحاب الحصص المتعددة تتعامل مع بعض قضايا مهمة وجوهرية للحكم العالمي. وهذه كانت نتيجة مهمة وكبيرة في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

مع كل عجزها في اصدار نتائج مهمة، تدبرت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التحدي، على الاقل حتى الى مدى معين، ونحت الخطاب النيوليبرالي ومفهومه للمجتمع المعلوماتي، الذي بني ونشر في اوقات ما قبل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. وفي النهاية، فضحت اسطورة الاجماع الفكري على مجتمع المعلومات وتقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية.

٣٠ الملف الرئيسي لنظام الحقل الاسمي (DNS) الذي يوزع دقق المعلومات في الانترنت
٣١ المرجع: جدول اعمال تونس في www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/6rev1.html

٥. محيط مجتمع المعلومات في الجنوب

بينما كانت وسيلة امان النيوليبرالية هي تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية ويعود ذلك الى اصلها الشمالي، فان شرطين في الجنوب زودا بارض خصبة لتعزيز نموذج قيادة سوق تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. واحد، ان حكومات الجنوب رأوا رئيسيا في تقنيات المعلومات والاتصالات فرصة تصدير في حقول البرامجية، والمكونات المادية للحاسوب وخدمات مجتمع المعلومات المخولة. بدا وكأن هذه البلدان الصناعية الناشئة، تقدم فرص اقتصادية مهمة في بلدان مثل الهند، تايوان، والفلبين، ورأت معظم البلدان النامية ان تقلد هذه النجاحات. ان تلك الصناعات ادت في المقام الاول الى بروز مجتمع المعلومات في الشمال، وجزئيا، قطاع الاعمال الداخلي. ان معظم الحكومات الجنوبية لم تأخذ على محمل الجدية تطبيق نظامي لفرص تقنيات المعلومات والاتصالات لاولويات التنمية في الجنوب. وبقيت تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية محصورة في وزارات التقنية المعلوماتية والمواصلة البعيدة في معظم هذه البلدان، التي رأته فيها تورط محدود لنمو الاقتصاد. ان وزارات المواصلة البعيدة في البلدان النامية على الاغلب مأسورة في زوبعة توسع المواصلة البعيدة - رئيسيا الهاتفية وخاصة الجوال منها وايضا الانترنت في الاسواق الاكثر نضوجا، والتي يقودها بازدياد القطاع الخاص.

وهكذا، انشغلت الوزارات على الاغلب في تطوير الشروط لترويج صناعة التقنية المعلوماتية المحلية، وبينما كانوا يوجهوا اولويات وطنية مهمة، كان لهذه الوزارات ميول غير متوازنة نحو القطاع الخاص. واهتمت رئيسيا بترويج الصناعات التقنية المعلوماتية والمواصلة البعيدة ومن ثم ازداد ارتياحها مع لغة الشركات المتعددة الجنسية للتقنية المعلوماتية والمواصلة البعيدة، والتي اضطرت الى التعامل معها بكثافة. وقد اضطرت وزارات التقنية المعلوماتية الى التصارع ايضا مع واقع التغيير السريع لهذه القطاعات، وفي هذه الظروف، لم تكن الوزارات على الاغلب مناسبة لمهمة تطوير رؤية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية قابلة للتطبيق والتي تراعي جميع اوجه التنمية الاجتماعية.

تطلب الفرص الجديدة التي فتحتها تقنيات المعلومات الجديدة تفكير جديد في حلبة التنمية - موجه الى التغيير الهيكلي والمؤسسي - الذي هو متجذر في محيط التنمية المحلية والاولويات. انه نشاط يتطلب معا توجيه اساسي غير الذي تملكه وزارات التقنية المعلوماتية، ومنهج مركز ومكثف. انه يجب ان يتعامل مع هذه المهمة تلك المستويات الحكومية التي هي في قلب النشاط التنموي. وفي هذه الاثناء، نماذج تقنيات المعلومات والاتصالات المسيطرة، التي تروجها وكالات المانحين الشمالية القاعدة، وجدت صدى سهل مع وزارات التقنية المعلوماتية والمواصلة البعيدة وميولهم النامية نحو القطاع الخاص. وهذا نفع لترسيخ الصيغ النيوليبرالية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية في صفوف الحكومات الجنوبية.

الشرط الثاني الذي شجع تبني النموذج النيوليبرالي، والمرتبط بالاول المذكور اعلاه، هو معدل التغيير التقني في هذه السنوات الاخيرة الذي كان اكثر مما يدرك عادة موظفي الحكومات المحافظة. ان هذا الافتقار الى القدرة هو حاد خاصة في العديد من البلدان النامية. في الاوقات هذه ذات التغيير التقني السريع، الشركات التقنية - خاصة المتعددة الجنسية منها - تولت قوة متفاوتة واصبحت المستشارين الواقعيين في سياسة التقنية والتطبيق في النشاط التنموي والحكمي. غالبا ما تناقش تقنيات المعلومات والاتصالات وسياسة ومزولة الحكم الالكتروني في ندوات ومحاضرات تسيطر عليها شركات القطاع الخاص التقنية الكبيرة. هذا العامل الذي نوقش سابقا في هذه الوثيقة، رسخ قيادة القطاع الخاص، وبذلك، القواعد النيوليبرالية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية ومجتمع المعلومات الناشيء واكثر ثباتا في بلدان الجنوب.

ام الشرط الثالث، الذي امن ارضية جيدة لترسيخ اطار اعمال نيوليبرالي للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية في الجنوب، كان موقف فعاليات التنمية التقليدية، خاصة اولئك من المجتمع المدني، من ظاهرة مجتمع المعلومات. ولقد ظهرت تقنيات المعلومات والاتصالات في الوقت نفسه عندما كان قطاع التنمية متورطا في مكافحة التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية والسياسات النيوليبرالية. ولقد تجاوزت فعاليات التنمية مع خطاب مجتمع المعلومات بطريقة رأت ظاهرة مجتمع المعلومات فقط من وجهه الاقتصادي الذي يزود العولمة بالوقود، ولهذا السبب اعتبر توسع تقنيات المعلومات والاتصالات في الكثير من الاحوال " عدو طبيعي". ان العلاقة بين تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة والعولمة هي بالتأكيد للتعزيز القوي المتبادل. ولهذا بينما كانت روىء ومخاوف هؤلاء المدافعين مبررة، لم يحسبوا المدى الحقيقي وعمق ظاهرة مجتمع المعلومات. ان تقنيات المعلومات والاتصالات متاحة لاستعمالها ايضا في مساعدة اولويات التنمية كما استعملتها القوى النيوليبرالية في تعزيز مصالحها. ان رفض الارتباط مع امكانيات تقنيات المعلومات وتغييرات مجتمع المعلومات اعطت قوة فقط للقوى المسيطرة وادت الى فقدان فرص قوية لنشر التقنيات الجديدة نحو اهداف ملحة للتنمية. ان عدم الارتباط هذا لفعاليات التنمية التقليدية^{٣٢} مع تقنيات المعلومات والاتصالات وظاهرة مجتمع المعلومات ادى الى نمو طبقة جديدة من المنظمات الغير حكومية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية، وفي اكثر الاحيان ليس لها خلفية تنموية، ولها معتقدات ايديولوجية غالبا مخالفة لفكرة التنمية التقليدية ومزاولتها. وبما انهم يميلون الى "فلسفة الذرائع" اكثر من السياسة، لذلك من الممكن ان لا يجدوا اي شىء خاطىء في النماذج النيوليبرالية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية.

المد الذي قد يقاوم تقنيات المعلومات والاتصالات

كيفما كان تغير الزمن وعلى امتداد خمس او سبع سنوات، والتي عبرها تمت هذه التغيرات، يشهد على الطبيعة المميزة للعهد الحالي. كما نوقش سابقا، وعلى المستوى العالمي، قد تحدى الجنوب بقوة المعادلات السابقة للمجتمع المعلوماتي وللتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية التي قدمها الشمال. ان مشاركة المجتمع المدني والحكومي المعلوماتي في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات حددت ايضا ميزان ومدى هذا التحدي. معظم بعثات الجنوب المشتركة في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات كانت من وزارات التقنية المعلوماتية والمواصلة البعيدة؛ ولاعبى القطاع الخاص ظلوا الجماعات الاقرب من هذه البعثات الحكومية؛ والعديد من المجتمعات المدنية الجنوبية بقيت لاسياسية واهتمت اكثر بخزانة عرض مشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية بدل ان تتخذ مواقف خلال المفاوضات. من ناحية ثانية، كانت الشروط تتغير في الجنوب على كل العوامل المناقشة في الجزء الاخير، واعدة بامكانيات لرؤية جديدة تنموية للتوجه للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية ومجتمع المعلومات.

العديد ايضا من العاملين في الحكومات فهموا واتخذوا لانفسهم الفرص التقنية الجديدة، وهم الان اصبحوا ناشطون في استعمالها في عملهم التنموي. هذه الفعاليات الجديدة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية اتت معا من وزارات التنمية على مستويات الحكومة المركزية، وزيادة على ذلك، ايضا، من مستويات الولاية والحكومة المحلية. وهذه الفعاليات الجديدة اتت بالتوجه التقليدي للتنمية لاستعمال تقنيات المعلومات والاتصالات من اجل التنمية وكان منهجهم الكامل غالبا مختلفا عن ذلك الذي تبنته نماذج تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية التي تنشرها

^{٣٢} كما سجل سابقا، هذا التعميم مستخرج من تجربة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية في جنوب اسيا. قد يحمل او لا بنفس القوة لبعض الاجزاء الاخرى من العالم النامي. مثلا، الوضع في اميركا اللاتينية مختلف الى حد ما. وزارات التقنية المعلوماتية. ان مفهومهم اكبر لمضامين نماذج الدخل التي فرضت باكرا على

مشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية؛ فعندما يتخذون شركاء خاصين، لا يكون الهدف تضخيم فرص الاعمال الاخيرة ولكن لاستخلاص القيمة الاكبر من الشراكة؛ وصبرهم قليل مع النظام الذي يكبح اجوبة المواصلة المحلية ويحاولون ايجاد سبل تدور حول الانظمة؛ وغالبا ما ينتفوا مورد البرامجية المفتوح معا لاقل كلفة على المدى الطويل وايضا بسبب الميل الايديولوجي نحو المناهج الغير تجارية وهم على الارجح نزاعون الى تأييد استغلال المحتويات المجانية بدل من ان يكونوا من مؤيدي حقوق الملكية الثقافية.

اما بالنسبة الى قيادة الشركات التقنية والتكنولوجيا الخاصة في جميع اوجه تطبيق التقنية المعلوماتية والاتصالية، فقد تأكلت كثيرا بسبب ازدياد تألف العديد من فعاليات التنمية مع تقنيات جديدة. ولقد اطلقت خسارة الشركات التقنية لقوة قرار جدول الاعمال بسبب الاخفاق الواضح في عدة اماكن للجيل الاول، البائع- المساق، واستعمالات التقنية المعلوماتية في التنمية والحكم. والان العديد من العاملين يفهمون المبادئ الاولية والصيغ خلف هذه التقنيات الجديدة وتطبيقها والتعرف على ان دور التقنيين وبائع التقنية هو تأمين الدعم عند الطلب الذي يجب ان يتطور عند المستعملين مع بعض الفهم للمبادئ الاولية وصيغ التقنية.

ان فعاليات التنمية الغير حكومية تألفت ايضا مع التقنيات الجديدة واقتنعت اكثر بقوتها لتعزيز جدول اعمال التنمية. والان يتطلعون بازدياد لتطبيق هذه التقنيات في حقول عملهم، حتى وان كانوا لايزالون احيانا مغمورين ومرتبكين بصيغ تقنيات المعلومات والاتصالات النيوليبرالية المسيطرة التي يرونها من حولهم. على مستويات سياسة الدفاع ايضا، يرون الحاجة لتحدي صيغ التقنية المسيطرة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي - على المستويات العالمية، الوطنية والمحلية ايضا - ولتطوير صيغ جديدة مترابطة باتساق في المحيط واولويات التنمية في الجنوب^{٣٣}.

بناء نظرية جديدة لمجتمع معلوماتي يعمل للجنوب

معا، من تفحص خطاب مجتمع المعلومات على المستوى العالمي ومن التغيرات على الارض في الجنوب، بدى ان الوقت ملائما لفعاليات التنمية لتحدي واستبدال تقنيات المعلومات والاتصالات المسيطرة ونماذج مجتمع المعلومات بنظريات ومفاهيم مجتمع معلوماتي جديدة موجهة نحو التنمية، مؤسسة على حقوق الناس الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ومجدرة في النضال الاجتماعي والاقتصادي للبلدان و اجزاء المجتمع المحرومة. ان سوق عالمية موحدة هي المكان الخاطيء للبدء بتطوير اطار عمل مجتمع معلوماتي كهذا. الواجبات الاجتماعية، الثقافية والسياسية تحتاج الاقتصاد بدلا من اخذ الاسبقية عليه وتحديد اطار عمله.

لذلك، من المهم الملاحظة في دحض النماذج النيوليبرالية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية، انه لا يمكن العودة الى الوراء ببساطة حيث كانت الامور قبل ظهور تقنيات المعلومات والاتصالية الجديدة. ان قوة هذه تقنيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها البعيد المدى حقيقي في حياتنا الاجتماعية ويجب التنافس معها. في الواقع، يجب استثمارها لتغير اجتماعي تقدمي ومن الضروري فهم التغيرات الهيكلية والمؤسسية المطلوبة لهذا الغرض - والاستثمار فيها. يجب في البداية فهم طبيعة و معنى بعد مدى التغيرات الحاصلة حوالينا. ان طبيعة السوق وتبادل

٣٣ العديد من الناشطين في المجتمع المدني الجنوبي في حقل التجارة العالمية وحقوق الملكية الثقافية ادركوا العلاقات المنطقية لمناقشات مجتمع المعلومات، وبدأوا يتواصلو معها.

الاعمال تغييروا؛ والتواصل الاجتماعي، الهياكل التنظيمية والنشاطات تأثرت بشدة؛ تغييرات اساسية حصلت في كل الميادين – بدأ بالتربوية والترفيه وصولا الى الحكومة والصناعة المصرفية. الكثير من الصيغ الاجتماعية يعاد بناءها حتى ان صيغة التنمية قد تحتاج الى اعادة نظر كاملة. يجب على المحيط الجديد ان يكون مناسباً نظرياً وعملياً لبناء اطار عمل تنمية جديد في مجتمع المعلومات.

الباحثين الاجتماعيين والسياسيين في الجانب النظري من مجتمع المعلومات – خاصة اولئك المهتمين بالاستكشاف الناشط والارتباط مع امكانيات التنمية والتغيير الاجتماعي الايجابي – يحتاجوا الى البقاء في الاتجاه السائد؛ ليضعوا نظريات ويعملوا من اجل الهدف ومع امكانية التغيير. في هذه الاوقات الانتقالية، سياسي المعارضة، في حين انهم مطلوبون جدا، ليسوا بكافين. بدل ذلك، يوجد دور هام لسياسي البناء – لاقتراح خيارات بديلة والاستثمار فيها. في مجتمع المعلومات الناشئ، فعاليات تقدمية، ربما كانت مهمشة ومقصية حتى اليوم عن ميادين التأثير في توجيه التغيير، عندها فرص اكبر بكثير للتعاون. ولقد شرحتة سوزان جورج بطريقة فعالة في كتابها " التاريخ القصير للنيلبيرالية"^{٣٤}

" انظروا اليه بهذه الطريقة. لدينا الارقام الى جانبنا، لانه هناك خاسرون اكثر بكثير من رابحين في لعبة النيولبيرالية. عندنا الافكار، في حين ان افكارهم تحولت اخيرا الى سؤال بسبب الازمات المتكررة. في هذا العصر للتقنية المتقدمة، نستطيع ان نتغلب على على ما ينقصنا حتى الان، الا وهما التنظيم والوحدة. من الواضح ان التهديد يتخطى الحدود القومية، لذا يجب ان يتخطى الرد الحدود القومية ايضا."

في بناء اجابة تقدمية لفرصة التقنية المعلوماتية والاتصالية للتنمية انه، اولاً، من الضروري ان نتساءل ونحلل نظرية ومفاهيم تقنيات المعلومات والاتصالات المسيطرة ومجتمع المعلومات. ان تمرين كهذا يخدم كنقطة انطلاق جيدة لتطوير نظرية جديدة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية- او نظرية مجتمع معلوماتي للجنوب. ان مفهوم " مجتمع معلوماتي للجنوب" يجذب انتباه قضايا جهازية لتغييرات مؤسساتية وهيكلية مطلوبة لتكبير فرص التنمية المقدمة اليوم كعبارة افضل من عبارة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. والاخيرة لديها ايضا متاعها التاريخي من المفاهيم الراسخة والذي يحتاج الى تفريغ وهذا يمكن ان يصبح مشكلة. مفاهيم كهذه قد تبدو غير ضارة على السطح وحتى قد تظهر مفيدة، ولكنها ادوات لنشر هيمنة الايديولوجية وتساعد على ترسيخ اطار اعمال اجتماعي سياسي يحث الى جدول اعمال اجتماعي معين. مثلاً، بعض المفاهيم، للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية، المحتفى بها، مثل تخويل البيئة، بناء القدرة والحصص المتعددة، وبالرغم من مظهرهم المفيد ومحتواهم المؤيد للتنمية، فانهم يحملوا معاني ايديولوجية عميقة. في استعمالهم المرسخ، يساهموا في بناء اطار عمل اجتماعي سياسي نيولبيرالي للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية والذي لا يمكن رؤيته كنافع للمحرومين. في ما يلي محاولة لتحليل بعض هذه المفاهيم التوضيحية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية.

تخويل البيئة

ان تخويل البيئة المناسب ضروري بدون اي شك لكل زوايا الجهد المطلوب لانتهاز فرصة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. ومع ذلك، ما تعني حقيقة هذه العبارة في التقنيات

^{٣٤} "تاريخ النيولبيرالية القصير: عشرين سنة من اقتصاديات النخبة والفرص الناشئة للتغيير الهيكلي" (<http://www.globalexchange.org/campaigns/econ101/neoliberalism.html>)

المعلوماتية والاتصالية للتنمية – اي عامل مقصود بها، وما هو المنتظر من هذا العامل بلغة تحويل التصرف – انها القضايا الاساسية التي هي بحاجة للفحص. في خطاب تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية اليوم، تستعمل هذه العبارة عامة لتحديد، وحرمان القطاع العام من دوره في تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. ان الطريقة التي يفهم بها عبارة " تحويل البيئة" قد تم وصفها في وثيقة حملة الامم المتحدة للتقنيات المعلوماتية والاتصالية^{٣٥} كما يلي؛

"تقليديا، ان "تحويل البيئة" يتميز بمسابقة، اسواق مفتوحة، قابل للتنبؤ، شفافية، منفذ وملجأ قانوني. هذه الصفات هي اساسية ولكن ليست كافية دائما. هناك حاجة الى عوامل اضافية لترويج تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية، تتضمن: زيادة الجاذبية الى الاعمال لتنشيط الاستثمار، دعم تغيير ادارة التمويل/التمويل العالمي لازالة الحواجز الاولية، بناء القدرة الانسانية والمؤسسية وترويج المسؤولية الاجتماعية في ما يتعلق بالقطاع الخاص."

ان الوصفة هي للقطاع العام ان يتحفظوا في علاقاتهم، طبعاً بدون ايجاد الشروط الكاملة للقطاع الخاص في صياغة مجتمع المعلومات. ان الامكانية، بان يكون للقطاع العام دور اكبر واكثر اساسية في تطوير بنية مجتمع المعلومات التحتية وقيادة تغيراته، لا تشكل جزءاً من مفهوم "تحويل البيئة" كما تستعمل غالباً العبارة. من الواضح، ان مفهوم كهذا له انحياز قوي لمصلحة ايدولوجيات السوق.

ان وثيقة نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات تحمل ايضا هذه العبارة في النص الذي يصف دور الحكومات في تنفيذ هذه النتائج.

على المستوى الوطني، حسب نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، نشجع الحكومات، باشتراك جميع اصحاب الحصص وواضعين نصب اعيننا /اهمية تحويل البيئة (التوكيد مضاف)، لتأسيس الية وطنية للتنفيذ. (جدول اعمال تونس، الفقرة ١٠٠)

من المهم ملاحظة ان عبارة " تحويل البيئة " ادخلها في النص مبعوث من الشمال في المراحل الاخيرة، في وسط مفاوضات كثيفة لقضايا التنفيذ " المهمة" – مثل تقرير اية وكالة من الامم المتحدة هي المناسبة للدوار المفتاح في التنفيذ – وبالكاد لاحظها العاملين من الجنوب. ولقد اقترحت وادخلت لغة مماثلة في نفس الوقت في جزء مسؤوليات التنفيذ على المستوى العالمي، وتميز بكفاءة دور القطاع العام من الخاص ومحددة ما يجب وتستطيع ان تفعله الحكومات وهايكل سياسية اخرى – مثل هيئات الامم المتحدة - . هذه الاضافة الصغيرة، والتي مرت بدون تحد، لها تورط بعيد المدى في القواعد المؤسسية للمجتمع المعلوماتي الناشئ. عدم قدرة بعثات الجنوب على معرفة والصمود في وجه هذه الاستراتيجية، يوضح بقوة كيف يمكن ان يتضرر جدول اعمال التنمية بسبب النقص في القدرات النظرية في ما يتعلق بقضايا مجتمع المعلومات بين العاملين في التنمية في الجنوب.

٣٥ المنتدى العالمي حول ترويج تحويل البيئة للتنمية الرقمية (برلين، ١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤) - الخلاصة الغير رسمية -

بناء القدرة

بناء القدرة، مفهوم اخر مهم في التقنيات العالمية المعلوماتية والاتصالية للتنمية، ولقد اتخذ لون سياسي معين. ضمن صيغة مجتمع المعلومات المسيطرة، قدرة البناء المؤسساتية تتضمن منظمي تدريب لسياسة المواصلة البعيدة المؤيدة للسوق، بينما يرى بناء القدرة الفردي رئيسيا كتدريب " عمال المعرفة " ليلانموا في سلاسل قيمة التقنية المعلوماتية والاتصالية العالمية. هناك مطالب قدرة اكبر بكثير – وغالبا حاسمة اكثر – معا على المستويات المؤسساتية/المنظمية والفردية/المجتمعية لتجسيد فرصة مجتمع المعلومات للتنمية، ولكن لاتوضع لها النظريات، وغالبا ما يتجهالوها.

رينشارد ستالمان، مؤسس حركة الحرية البرمجية، ينتقد كثيرا المحاولات هذه عند "بناء القدرة" والتي يعتبرها اساسيا طريقة لتحميل المفاهيم النيوليبرالية حول الجنوب. بالنسبة الى نشاط بناء القدرة في المنظمة العالمية للملكية الثقافية عبر عنه " بالمساعدة التقنية "، ولقد لاحظ ؛

" "المساعدة التقنية" في المنظمة العالمية للملكية الثقافية مصممة لرشوة موظفي سجل البراءات بطريقة قانونية، برحلات على حساب الدولة الى منتجعات اجنبية، ولتدريبهم على ترديد دعاية الشركة الضخمة"^{٣٦}

خلال المراحل الاخيرة للمفاوضات حول حكم الانترنت في مرحلة تونس للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، اقترحت كندا بناء القدرة كغصن زيتون لتهدئة الطلبات القوية من الجنوب لادخال جدول اعمال التنمية في المناقشات حول حكم الانترنت. وكانت الولايات المتحدة في حالة دفاع لمقاومة طلبات فتح فسحات سياسية في حكم الانترنت لحكومات اخرى وعاملين غير حكوميين. بينما كانت، القوى النيوليبرالية ماضية في تجنب وضع جدول اعمال تنمية في حكم الانترنت. المطالبة بمنتهى لحكم الانترنت، لتوجيه مفاوضات السياسة العامة حول قضايا حكم الانترنت، ظهرت كواحدة من اصغر المطالب. عند هذه النقطة، البعثة الكندية اتت باقتراح جديد استقبل بدعم جيد من فعاليات اخرى، من بين المجتمع المدني الشمالي. ان لهذا الاقتراح الميزات المفتاح التالية؛ (١) انه يجب نقل النص المتعلق بمنتهى حكم الانترنت، في وثائق نتائج للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات والتي هي تحت المناقشة، الى الجزء الذي يتناول قضايا " ترويج التنمية " (وهكذا حرم هذا الاقتراح من ان يكون نوعا من قضايا السياسة التي يمكن مناقشتها في المنتدى)؛ و (٢) خشية من ان يتخذ احدهم رؤية موسعة عن "التنمية" والتي قد تحضر الى الطاولة بعض قضايا سياسة الاقتصاد) وسعي الى توضيح " بناء القدرة" على انها العمل الرئيسي للمنتدى. وهكذا الحاجة الى مساحات لسياسة عامة، والتي هي قضية النضال الحقيقية في هذه النقاشات حول منتهى حكم الانترنت، وسعي الى تصغيرها الى سبل لتعليم هؤلاء العاملين الذين لم تكن قدرتهم ملائمة لما تشكل السياسة في حقل حكم الانترنت.

هذا الاقتراح في مفاوضات حكم الانترنت لاقى اعتراضا قويا من العاملين الجنوبيين؛ قد لا يكون "بناء القدرة" اختيارا لمشاركة عادلة في قضايا حول السياسة العامة التي تؤثر عليهم. هذه النظرة، الى السياسة العامة حيث تؤخذ السياسات "الطبيعية" لتعطي والقضية هي تغيير اتجاه الناس من حول هذه السياسات، بدل ان يعطى الناس الخيار لتحديد السياسة، هي عقيدة نيوليبرالية قوية.

٣٦ اعلان بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٥ في لائحة البريد الالكتروني التامة للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات و CS <http://mailman.greenet.org.uk/mailman/listinfo/plenary>

شراكات حامل الحصص المتعددة

هذه العبارة نشأت اولاً في عهد خطاب تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية وفيما بعد في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وهي "الحصص المتعددة". ان شراكات حامل الحصص المتعددة تمثل الشراكات القطاعية المهجنة ومن المحتمل ان تتضمن استراتيجيات مفيدة لاستعمال الطاقات وكفاءات مختلف العاملين متعاونين من اجل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية. ومع ذلك، فان المحتوى الحالي لهذه العبارة قد اكتسب اتجاه قوي نحو القطاع الخاص، ويستعمل غالباً لنقض شرعية السيطرة السياسية، النزاعات السياسية والانظمة السياسية.

ان منهج شراكة حامل الحصص المتعددة، على المستوى المحلي والتنفيذي، كما هو مقترح اعلاه، تعني نوعاً جديداً من التعاون بين العاملين الخاصين، العاميين والمجتمع المدني في استغلال فرصة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية بطريقة "في صالح كلا الطرفين" لكل الشركاء. بينما هذه الفرص موجودة للعمل المتقارب وتحتاج الى ان ترفع الى حدها الاعلى، والقضية الاكثر اهمية هي تحديد اي شريك يحدد جدول اعمال النشاطات المشروع بها^{٣٧}. ان دور القطاع الخاص، قد يكون مفيداً جداً لاهمية فعالية العملية، ولكن لا يمكنه تحديد جدول اعمال واهداف نشاط التنمية. وهذا يبقى في دائرة اختصاص القطاعات العامة والمجتمع الشرعية. وغالباً ما يبحث القطاع الخاص عن تغطية، نواياه بالربح الضخم، بواسطة الاهداف الاجتماعية لشراكات حامل الحصص المتعددة. ومن ناحية ثانية، في اللحظة التي ظهر فيها التبادل بين الاثنين اصبح من الصعب على الشريك الخاص التضحية بالربح. ان شراكات حامل الحصص المتعددة التي تعطي القطاع الخاص القوة لوضع جدول اعمال غير متكافىء وهكذا يصبح مؤد لنشاط التنمية.

وانه لذا مغزى ملاحظة الطريقة التي استعملت بها صيغة شراكات حامل الحصص المتعددة لنقض سياسية التنمية. مثل جيد على تصغير هذه النظرية الى نوع من تعاليم (TINA) هندسة المواصلات البعيدة، المعلومات والعمل الشبكي (ليس هناك خيار - عبارة تاتشرية^{٣٨} لدعم النيوليبرالية) هو موجود في الجملة التالية من اوراق قضية حول شراكات حامل الحصص المتعددة اعدها المعرفة العالمية للشراكة^{٣٩}.

"... في البلدان النامية، وزعت منظمات المجتمع المدني نسبة متزايدة من مساعدات التنمية. علاوة على ذلك، وبمساعدة التقنية المعلوماتية، اصبحت منظمات المجتمع المدني منظمة وذات صوت في ملاحقة اهداف دفاعهم. ... اتى خيار مع هذه القوى السياسية الجديدة. ويمكن لمجموعات المجتمع المدني ان تلعب دور دفاعي او حملاتي. او بإمكانهم ان يصبحوا جزءاً من الحل، معتمدين على معرفتهم المحلية، قدرتهم على التجديد وثقة العموم للمساهمة في الشراكة للحلول المستدامة."

في معاينة، لوثائق هذه القضية، علق شون او سيوشرو على الملاحظة السابقة واخرى مثلها في الوثائق وبنى نقد شديد لصيغة شراكات حامل الحصص المتعددة المسيطرة.

٣٧ للفضايا المتعلقة ب"موضن السيطرة" في شراكات صاحب احصص المتعددة في تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية، المرج: "مؤيدي الفقير مدخل الى تقنيات المعلومات والاتصالات - استكشاف نماذج الملكية المناسبة لمبادرات تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية" ثلاثة دراسات لفضايا مأخوذة على عاتق التقنية المعلوماتية للتغير لبرنامج الامم المتحدة للتنمية.

<http://www.itfotchange.net/projects/#pro-poor>

٣٨ مشير الى رئيسة وزارة المملكة المتحدة السابقة، مارغريت تاتشر، والتي كانت واحدة من اوائل مقترحي النيوليبرالية في الثمانينات.

٣٩ www.globalknowledge.org/gkps_portal/index.cfm?menuid=178&parentid=179

" هذا الذهول جانباً، وليس حتى مهما للمناقشة، يتضمن مباشرة ان جماعات الدفاع والحملات هذه في المجتمع المدني هي جزء من المشكلة – اذا ارادوا ان يكونوا جزءاً من الحل، يجب عليهم جمع الشراكات. بحسب جورج والكر بوش، في هذه النسخة لشراكات حامل الحصص المتعددة، لديك الخيار: انت معنا او ضدنا. يمكنك ان تكون طرف في المشكلة، او ان تنضم الينا وتصبح طرف في الحل... وهكذا من خلال وجهة نظر المجتمع المدني، او على الاقل ذلك الجزء الواسع الذي يعتقد بوجود مشاكل هيكلية عميقة الجذور والتي تحتاج الى اهتمام عاجل، يمكن اعتبار تطبيق شراكات حامل الحصص المتعددة كما هو مقترح هنا فقط عندما يكون الخلاف، على قوة العلاقات الاساسية و العوامل الهيكلية في القضية، بسيطاً. للأسف، ان هذا يقيد عندما تؤخذ الاوضاع العامة في عين الاعتبار."

على المستويات العالمية، بنية شراكة حامل الحصص المتعددة تمثل رئيسياً مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في مساحات السياسة العامة. بينما رأت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات دور رسمي اكثر للقطاع الخاص والمجتمع المدني من اي منتدى حكم عالمي اخر، هناك وجهين ذا مغزى لهذه القضية يجدر الانتباه اليهم. واحد، يبدو ان وجود المجتمع المدني يؤمن غطاءً ويعطي شرعية لدور اكبر للقطاع الخاص في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات – وفي خطاب مجتمع المعلومات عامة. اثنين، الاشارة على الحصص المتعددة، وترويج منصات عالمية بديلة لمناقشات سياسة مجتمع المعلومات، غالباً ما استعملوا لتقويض، الى حد ابعد، شرعية هيئات الحكم العالمي مثل اولئك من الامم المتحدة، وهؤلاء لعبوا كما صممت حكومات الشمال بقيادة الولايات المتحدة. لقد رأينا سابقاً كيف ان مساحات حامل الحصص المتعددة لحملة الفرص الرقمية استعملت نوعاً من المبادرات لدعم جدول اعمال المناصرين بدون اية مشاركة سياسية حقيقية. لقد اقتبست حكومات الشمال خلال المناقشات حاجة ترويج الحصص المتعددة لتقاوم تعيين ادوار قيادية لمختلف وكالات الامم المتحدة في تنفيذ عدة خطوط اعمال من مخطط جنيف للعمل. ومماثل لذلك، استعملت الصيغة ايضا للنقاش في الوضع الراهن في حكم الانترنت، ضد الجهود من اجل حكم سياسي شرعي اكثر للانترنت.

قدم المجتمع المدني الجنوبي في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، على اغلب الظن ملزماً، طراز جديد من منظمات غير حكومية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية والتي كانت اقل تورطاً في المناقشات والقضايا الناشئة خلال المفاوضات السياسية وكانت مهتمة في البحث عن حلول للتقنيات المعلوماتية والاتصالية للتنمية " بالتعاون مع جميع العاملين". وضع كهذا عنى ان الحصص المتعددة غالباً ما تأتي على حساب النضال السياسي ولضرب الدفاع الهادف من اجل تغييرات هيكلية اكثر. لا يمكن المغلاة في الحاجة الى تعهد حاسم في حالة مجتمع معلوماتي ناشئ.

٦. سياسة اقتصادية لمجتمع معلوماتي تنموي التوجيه ومركز على الأشخاص

ان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات تعهد الى المجتمع العالمي مشروع يتضمن، مجتمع عالمي تنموي التوجيه ومركز على الأشخاص. ان هندسة مجتمع عالمي تنموي التوجيه ومركز على الأشخاص تتطلب نظرية جديدة وتقديمية للمجتمع المعلوماتي تبني على مختلف المدارك المنبثقة من حلقات العمل، النضال، والنزاع القريية من الارض في مجتمع المعلومات الذي بدأ يأخذ شكلا من حولنا. الكثير من هذه لا يزال بعيدا عن مواقع المناقشة، والمباحثة وصنع السياسة، وايضا عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

ان الاقتصاد، الذي يستعمل قوة تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة في انتاج وتوزيع السلع والخدمات بفعالية اكبر، سيكون ميزة بارزة من هذا مجتمع المعلومات. وكما نوقش في الجزء الاول من هذه الوثيقة، قد وضعت نظرية حول الامكانيات المواصالاتية وغنى المعلومات التي تشكل صيغة مجتمع شبكي، قائلة بانها المنصة الافضل لادارة التفاعلات التنافسية المؤسسة على المصلحة الذاتية بين العاملين وذلك لزيادة المحصول الى اعلى حد. وهذا، قد اقترح ظاهريا، من الممكن انجازه بواسطة منصات تقنيات المعلومات والاتصالات الكفوءة الى حد بعيد، بدون اي حاجة لاصلاح كبير اجتماعي وسياسي لتوجيه انظمة الاسواق الغير كاملة. ان استعمار ايدولوجية النيوليبرالية لظاهرة مجتمع المعلومات، كما بحثنا، هو انتهازي الى ابعد حد. ليس هناك، في تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة والامكانيات التي تنشأ عنها، ما يعادل مجتمع المعلومات خاصة مع الاسواق والنيوليبرالية. ان النظام، المبني على التقنيات المعلوماتية والاتصالية الجديدة، يسمح اساسيا بمستويات اعلى بكثير من "التعقيد الاداري"، والذي له مضامين ذات مغزى للمنظمات الاجتماعية. ان ادارة التعقيد السوقي بطريقة افضل – بأمل ان تكون الطريقة اكثر شفافية وعدالة – هي فقط امكانية واحدة. والتجديدات لنظام تقنيات المعلومات والاتصالات تزود ايضا بامكانيات بعيدة المدى لادارة افضل للتعاون الاجتماعي عبر عدة مستويات من التعقيد بطريقة لم تكن متصورة في السابق. وهذا يقترح امكانيات جديدة لاعادة هيكلة المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتناسب اكثر المحيطات الجديدة.

لنعود الى "نظرية الشبكة" لكاستيلز، المذكورة سابقا في هذه الوثيقة، بينما الشكل التنظيمي الاجتماعي للشبكات يحدث بالتأكيد فعاليات اكثر في التبادل والتفاعل، هناك سلبيات مهمة للمنظمة الاجتماعية المبنية على صيغة "الشبكات". على نحو نموذجي، الاجراءات في محيط شبكي ولو ظاهريا تحدث فعالية عالية، تميل ايضا الى "خلق نظام اجتماعي غير مستقر على مستوى متزايد من التعقيد"^{٤٢}. وبالتالي، بينما تدير تقنيات المعلومات والاتصالات بعض التعقيدات، فانها نموذجيا تدخل اخريات جديدة.

في الصيغة الاجتماعية الجديدة، في حين ان "الشبكة" قد تنتصر دائما، فان عناصرها الانسانية قد لا تفعل. "الشبكات" – كل الشبكات – مضت قدما اخيرا في اعادة الهيكلة، سواء غيرت تركيبتها، عضويتها، او حتى مهامها. فالمشكل هو ان الناس، والاراضي، التي تعتمد اسباب عيشهم ومصيرهم على وضعهم في هذه الشبكات، لا يتأقلموا بهذه السهولة"^{٤٣}. ان نقطة الانطلاق هذه لها مغزى الى حد بعيد في وضع نظرية اطار اعمال المساواة والعدالة الاجتماعية للمجتمع المعلوماتي.

٤١ اعلان مبادئ جنيف، العمل المذكور

٤٢ كاستيلز، العمل المذكور

٤٣ المرجع نفسه

لذلك، انه واجب مهم على السياسة الاجتماعية ان تتوسط لاصلاح منافسة ومرونة "الشبكة" من خلال موازات قوى التعاون، الاستقرار والهيكلية. وهذا التوسط يطالب بالتغييرات في انظمتنا الاجتماعية والسياسية من خلال الارتباط بفرص جديدة في المحيط المتغير للمنظمة الاجتماعية.

نحن شهود على النزاعات المختلفة حول قضايا مجتمع المعلومات. ان التحدي للنماذج المسيطرة، من المتحمسين للبنية التحتية اللاسلكية الحرة، وحركة المورد المفتوح والحر ومقترحي انظمة المحتوى المفتوح من جهة، والمسألة الاوسع للدوار الجديدة والعلاقة بين العام والخاص، وقطاعات المجتمع من جهة اخرى، يستولي على المنظر الطبيعي لسياسة مجتمع المعلومات الناشئة الاقتصادية، الذي يمثل الحاجة الملحة لاعادة التفكير الاساسي في انظمتنا الاجتماعية والسياسية. في قاعدة اي اعادة تفكير في هذا المحيط هناك المسألة السياسة الاقتصادية المهمة في تحديد ما اذا - والى اية نسبة، وباية تدابير هيكلية - كان يجب استعمال فرص مجتمع المعلومات الجديد حصريا لترويج المنافسة المبنية على المصلحة الذاتية - ولحماية امتياز الفائزين كحافز مستمر لمنافسة اكبر وانشط - او يجب عليهم خلق شروط لترويج وتغذية العمل الجماعي من خلال التعاون - مدعوم بحكم عادل وديمقراطي - من اجل تقييم ومصالح مشتركة.

ان البنك العالمي " تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٦: مساواة وتنمية" تبنى بعض المواقف المهمة. لقد شدد التقرير على قضايا المساواة في السياسات العامة ودعى الى اعتراف اكبر بان "الاجراءات العامة يجب ان تهدف الى تسوية الملعب الرياضي بتوسيع المدخل الى الفرصة"؛، والتقرير لا يحصر قضية " الملعب الرياضي" في تحويل اسواق عادلة وحيادية، بل يوسعه ليشمل سلسلة كاملة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

الفرق بين " اللعبة" و " الملعب الرياضي" هو توضيح هام لمضامين السياسة الاقتصادية. تمهيد الملعب الرياضي هو مجاز لقول " فرصة متعادلة" والتي يجب ان تنجزها السياسة العامة لتضمن لكل اللاعبين فرصة منصفة من اجل نتائج اجتماعية واقتصادية متنوعة. ولقد ظهرت قضايا ملاعب رياضية جديدة في محيط مجتمع المعلومات، علاوة على ذلك، الواجهة الاجتماعية والسياسية لمدخل الفرص لاسباب العيش، الصحة والتربية، المدخل والمزاوات لسوق عادلة، انظمة حكم فعالة وقانونية، وشبكات الضمان الاجتماعي، الخ...

ان محيط مجتمع المعلومات هو واحد حيث التواصل المتزايد بين الملاعب الرياضية يعمل فعليا من اجل ملعب رياضي اكبر مشترك. وهذا يمكن فهمه بسهولة بلغة الدمج في سوق عالمية، ولكن تطور مجتمع المعلومات يتضمن بنفس القوة اوجه اجتماعية وسياسية اخرى للمنظمة الاجتماعية، وبتجاهات مماثلة للدمج واكثر "عمومية"؛. من الواضح، ان هذا يتضمن "قضايا تمهيد" والحاجة الى اشكال جديدة للعمل العام (والاجتماعي)، كما ينصح تقرير البنك العالمي.

٤٤ اقتباسا عن فرنسيسكو فريرا، احد كاتبى التقرير الرئيسيين من:

http://ourworld.worldlearning.org/site/News2?JServSessionIdr006=peigvhae32.app8b&page=newsArticle&id=7614&news_iv_ctrl=1341

45 قضية بحاجة الى الدرس، ولكن سنتخطاها هنا، ام ان المقومين قد قبلوا بتمديد الملعب الرياضي والملاحق واليات التحكم المضمنة، او ان هذا التمديد هو خيار مشارك وقد قدم على انه الامر الواقع. وسؤال ايضا ذا مغزى هو ما يعنيه التمديد في ما يتعلق بالتميز والتنوع الثقافي وكيف يمكن توجيههم. هذه القضايا لم تناقش هنا بالكثير من التفاصيل، من حيث ان هذه الوثيقة تتعامل مع مسائل السياسة الاقتصادية في مجتمع المعلومات المحددة، ولكن هذه القضايا مهمة على حد سواء وتتطلب معالجة منفصلة. انه لاذ معنى اعلان المجتمع المدني في نهاية مرحلة جنيف للعبة العالمية حول مجتمع المعلومات استعملت الجمع " المجتمعات المعلوماتية" بدل من الصيغة الفردية لمجتمع معلوماتي واحد. (المرجع: " تشكيل المجتمعات المعلوماتية من اجل الحاجات الانسانية" في www.itu.int/wsis/docs/geneva/civil-society-declaration.pdf)

بناء ملعب مجتمع معلوماتي رياضي مهاد - بنية مجتمع معلوماتي تحتية جديدة ومشاركة.

ان البنية التحتية اعتبرت تقليديا قضية "ملعب رياضي" والمسؤولية التلقائية للسياسة العامة حيث ان احتياطها هي قاعدة مقرررة للسياسة الاقتصادية والمقبولة الى حد بعيد. من ناحية ثانية، في ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي التنافسي الذي يفعل بنيات تحتية متنوعة – وذلك الى حد انه هناك امكانية لربط مداخل هذا النشاط الى نموذج لتمويل البنية التحتية – من الممكن استعمال ضرائب الاستهلاك في البنية التحتية. وتقرض ايضا الضرائب في مصلحة تسويق/تفعيل استعمال البنية التحتية الى مدى جعل هذا الاستعمال خصوصي. اذا كان نموذج رسم الاستعمال هذا ناضجا ويعود عليه بما فيه الكفاية، فانه يمكن التوقع من القطاع الخاص ان يزود بخدمات البنية التحتية، وهذا النموذج يشجع ضمن حدود السياسة العامة فارضا الشروط المطلوبة لاحتياط الخدمة للمجتمع. بما ان معظم البنيات التحتية تفعل بعض الكميات من الموارد العامة الملموسة و/ او غير الملموسة، ومن المهم ايضا مراجعة التدفق المالي للاعبين الخاصين ضمن حدود معقولة ومبررة.

ان مجتمع المعلومات، ومعه "ملعبه الرياضي" الجديد الموسع والاكثر عمومية، يأتي بقضايا بنية تحتية جديدة وذات معنى. لذلك ان الحاجة، لوضع صيغة وبناء بنيات تحتية مشتركة كعناصر اساسية للملعب الرياضي الجديد، هي واجب اجتماعي وسياسي مهم. ان المؤسسات العامة اخذت هذا الدور تلقائيا وتحملت هذه المسؤولية. ان منطق النموذج العام، لتأمين البنية التحتية المشتركة للمجتمع المعلوماتي، معزز الى مدى ابعد بمظهرين للمجتمع المعلوماتي. واحد، معا المواصلة – الاتصال بين اشياء واشخاص – والمعلومات هي، نظريا، ليست حصرية – ذلك يعني ان لا المواصلة ولا المعلومات تستهلك "باستعمالها" ولهذا السبب تزويد احدهم بها لا يكون على حساب تزويد الاخر. في الواقع ان هذه "الخدمات" ليست حصرية حيث ان كل استعمال يزيد من تعزيز الكمية/النوعية لكل من "المواصلة" و "المعلومات"، وفقا لذلك، الكلفة الهامشية، لاستعمال البنية التحتية "المواصلة والمعلومات"، يمكنها ان تكون في الحقيقة سلبية. المناقشة ادناه لبعض الواجه المهمة، لبنية هذا مجتمع المعلومات التحتية التي تسود في الحقيقة، ستوضح مزايها الخاصة. السبب الثاني الذي يدعو الى دور عام اكبر في بنية مجتمع المعلومات التحتية له علاقة بمجتمع المعلومات، خاصة في الجنوب، الذي هو اساسيا في تطوير مراحلها الاولية التأسيسية والهيكلية. هذا الوجه من مجتمع المعلومات سنتداول معه في الجزء القادم الذي يتعاطى اكثر مع الوضع في الجنوب.

ان مجتمع المعلومات مؤسس على مجموعة من عناصر البنية التحتية والتي معا يمكن تسميتها ببنية مجتمع المعلومات التحتية. ويمكن رؤيتها في ثلاثة اجزاء: بنية التواصل التحتية، والتي تزود مشكلي مجتمع المعلومات بالمواصلة؛ بنية البرامجية التحتية، والتي تتألف من البرامج للعقل الالكتروني التي تشكل معظم نشاطات مجتمع المعلومات؛ وبنية المحتوى التحتية، والتي تتألف من المنصات – انظمة ومؤسسات ايضا – للمشاركة في المعلومات والمعرفة. كل هذه الواجه لبنية مجتمع المعلومات التحتية لها خصائصها التي تجعل من هذه البنية فريدة، وتزود بأسس لمنهج سياسة اقتصادية جديد لصياغة مجتمع المعلومات. وليست هذه البنيات التحتية مشتركة فقط بالمفهوم القائل ان معظم البنيات التحتية مقصود بها ان تكون مشتركة لمجموعة كبيرة من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، انها مشتركة بالمفهوم الاضافي الذي يعني ان قيمتها تزداد بازدياد استعمالها. ولذلك ان بنية مجتمع المعلومات التحتية يمكن تفسيرها على انها ليست فقط غير حصرية ولكن ايضا على انها ضد حصرية العموم.

ان واقع قيمة بنية مجتمع المعلومات التحتية التي تزداد بازدياد استعمال الناس لها، يفود الى الميل بين اللاعبين الخاصين الذين قد يكونوا مزودي خدمات هذه البنية التحتية – غالبا بقوة عوامل

الاحتكار واحتكار القلة او امتيازات عامة ذات مغزى – لتحسين غير عادل لفوائد الامتياز. في الواقع ان هذا يميل الى انقاص قيمة الخدمات، ويصعد الكلفة باصطناعية ويمنع التجديد – بالتحديد مجموعة الفضائل التي نوقشت في صالح دور القطاع الخاص. وضع كهذا يسمح ايضا للاعبين الخاصين من الاستفادة بغير انصاف من استغلال الموارد العامة المشتركة. وشوهت هذه الميول في الحقول الثلاثة لبنية مجتمع المعلومات التحتية المشتركة الموصوفة اسفله. هناك محاولة لاستكشاف سريع لخطوط النقص في المجتمع- الخاص- العام في حقول بنية مجتمع المعلومات التحتية هذه، في ما يلي.

بنية التواصل التحتية

ان بنية التواصل التحتية للمجتمع المعلوماتي، في حساب اولي، تبدو اقصائية وحصرية. ولكن سلسلة مفتوحة من التواصل اللاسلكي حول بالكامل صيغة التواصل. حتى في حالة التواصل السلكي، سواء على مستوى الميل الاخير للسلك او خدمة العمود الفقري، فان قدرة الشبكة تستعمل حاليا باقل بكثير من قوتها. حتى في البلدان العالية التواصل مثل الولايات المتحدة، يبقى %٧٠ من بنية الالياف البصرية التحتية بدون استعمال. تبدو الابتكارات التقنية قادرة ايضا على المضاعفة بسرعة قدرة التحميل للبنية التحتية السلكية الممددة. من ناحية ثانية، ليس لدى شركات المواصلات البعيدة حافز لتشجيع الابتكارات في هذا الاتجاه. هذا يضاعف قضية التبدد الاجرامي للقدرة الموجودة لان الشركات لم تستطع ايجاد نماذج الدخل المناسبة لكي يستعمل الناس المواصلات الموجودة. اما المواصلات الغير مستعملة ليست متاحة للاستعمال في ترويج الاستعمالات النافعة اجتماعيا، مثل تطوير الانظمة والمؤسسات المبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات للتزويد بالتربية، الخدمات الصحية وحكم افضل. في مراحلها الاولى، بناء نظام كهذا لا يؤمن نماذج دخل جيدة. لذلك يصبح من الواضح الاستفادة من التمويل العام والاحتياط لبنية تحتية حاسمة كهذه.

في غضون ذلك، حتى ولو ان زائد القدرة غير مستعمل، يبقى نموذج الارسال الهاتفي الغالب ذلك المؤسس على المحول العام لشبكة الهاتف^{٤٦}. ان التغيير الى ارسال هاتفي مبني على نظام الانترنت، الذي يستعمل بفعالية اكبر قدرة التواصل، لا يتم بسبب شركات المواصلات البعيدة الضاغطة لانها ليست اكدية من تأثيره على نموذج دخلها. هذا الوضع يزيد من تبيد القدرة الحالية، ويمنع ايضا التجديد في اتجاه زيادة الاستعمال الفعال للبنية التحتية. ان نسبة الارباح الى التكاليف، للبنية التحتية للمواصلات المشتركة مع تجديد التقنية السريع مقرون بفوائد اجتماعية وتطويرية، لا يزال يسقط بسرعة حيث ان الاحتياط العام لهذه البنية التحتية قوي جدا اليوم. اذا زودت عدة شبكات مواصلات الفوائد التي تأتي مع المنافسة، من الصحيح ايضا ان توزيع البنية التحتية الموازية بعدة لاعبين لاجل الخدمة، والتي تتحول بازدياد الى سلعة، يصبح هدرا الى حد بعيد. بمعزل عن نموذج الاحتياط العام لحد النشاط المفيد الاجتماعي و التطويري، هناك نموذج مواصلات عام مضبوط معد للاستعمال^{٤٧}؛ قد يكون اكثر ملائمة لحقول فيها طلب مواصلات اكثر نضجا.

٤٦ المحول العام لشبكة الهاتف – الصيغة المسيطرة الحالية للارسال الهاتفي.

٤٧ المرجع: "بوب فرانكستون: المواصلات هي منفعة" في <http://muniwireless.com/community/guests/869> ومقالات اخرى في <http://muniwireless.com>

لقد تحولت صيغة التواصل تماما بنضوج شبكات الحقول المحلية اللاسلكية (WiFi) والتشغيل البيئي العالمي لمدخل الموجة الكهروضوئية (WiMax) وهي نوع من التقنية اللاسلكية، و

تستعمل سلسلة مشتركة غير مرخصة. ان الشبكات المتشابكة، حيث كل قطب مستعمل يعمل كقطب شبكة ارسال، تجعل بنية المواصلات التحتية تعمل حقيقة ضد حصرية العموم. كل مستعمل يزيد فعليا قدرة الشبكة، بدل ان يأخذ اي شيء منها. تهيئة البنية العامة التحتية لمواصلات الارسال من موقع ناىء الى الشبكة الرئيسية بين قطب محلية، اقليمية وعالمية، واستعمال الشبكات المحلية الغير منظمة لميل المواصلات الاخير، هو نموذج شائع كثيرا اليوم^{٤٨}. ومع ذلك، نموذج المواصلات البعيدة والمصالح المحصنة التي ترافقها قد عملوا جاهدين لاعاقه هذه الامكانيات. اكثر من ٣٠٠ بلديات في الولايات المتحدة يطورون بنية عامة تحتية لاسلكية^{٤٩}، وقد اعترضت شركات المواصلات البعيدة على انه تحرك ضد المنافسة، وقد نجح بعضهم بالبدء بنشاط تشريعي على مستويات حكومة الولاية لاعاقه بنية تحتية عامة للمواصلات كهذه.

بنية البرامجية التحتية

قضايا برامجية مماثلة نوقشت وبحثت بنفس التوسع. في الواقع، ان قضية، مورد البرامجية المفتوح والحر ضد صاحب ملكية البرامجية المسجلة، هي الاكثر تداولاً في مناقشات مجتمع المعلومات اليوم. ان القضية قابلة للمناقشة بشكل واسع، سواء كان نشاط الشركات المتعددة الجنسية، التي تتحكم بالكثير من البرامجية المسيطرة، الذي يدافع عن قيمة الاختراع، التجديد وتخفيض الكلفة، او نماذج ملكيتهم التي تدعم الانتشار الواسع لا يصل فوائدهم التقنيات. بينما معظم الشركات مالكة البرامجية تبتدأ كشركات فطنة مطلقة بدرجة عالية من التجديد، فان مبرحتها الحالية تمثل على الاغلب ايرادات الامتلاك الامتيازي الغير عادل، جابية ريع من الوضع القياسي وميزات عدم المنافسة.

بعده طرق، اظهرت حركة مورد البرامجية المفتوح والحر قيمة اكبر بكثير في الابداع والتجديد. ولا تسمح فقط باستعمال اكبر واكثر انتشاراً للبرامجية وبالتالي تزيد الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ان مثال حركة مورد البرامجية المفتوح والحر يروج ايضا تحسين البرامجية من قبل المستعملين حيث انهم يستفيدون منه. هذه قد تكون الطريقة للاعلام عن خطأ في البرنامج او فعلا زيادة في شفرة البرنامج. وهكذا نظمت منصات تعاونية "استعمل- و- ساهم" نفسها حول الشبكات المؤسسة على تقنيات المعلومات والاتصالات، وهي تعطي مثلاً اخر عن ضد حصرية العموم.

جزء كبير من عمل حركة مورد البرامجية المفتوح والحر، مثل اللغة البرامجية الالكترونية في عدة بلدان، اسس على رؤوس الاشهاد. ان العلاقات بين المؤسسات العامة ومجموعات المجتمع الاكثر نشاطاً في حركة مورد البرامجية المفتوح والحر غالباً ما تكون شاقة. (ويشاهد هذا التقيد ايضا بين مؤيدي "البنية التحتية الحرة" والمؤسسات العامة التي تبحث عن افضل الحلول لتأمين المواصلات للمواطنين في المناطق المحرومة). ومع ذلك، ان تخطيط جديد لهذه العلاقة ضروري لكي تعود بافضل الفوائد على الناس، خاصة في الجنوب، حيث ان تفعيل المورد هو اولوية ونشاطات التنمية مطلوبة في اكثر القطاعات. أن المنظمات العامة تحتاج الى ترويج حركة مورد البرامجية المفتوح والحر في التبنّي على نطاق واسع لنشاطات الحركة، بما ان القطاع العام وحده

٤٨ المرجع: " البث الماركسي المكثف" كريس سبريغمان وبيتر لوري في

http://www.netwprkideas.org/news/apr2004/news21_Broadban_Marxism.htm

٤٩ " اللاسلكية البالغة الامانة للجماهير "

(http://www.technologyreview.com/articles/05/08/wo/wo_081905hellweg.asp)

عنده القوة العضلية لتغطية مقياس الفائدة التي تعول عليها غالباً الشركات صاحبات امتياز البرامجية. ويستطيع القطاع العام، بتنفيذ مختلف نشاطات التنمية، توجيه/قيادة جهود، حركة

مورد البرامجية المفتوح والحر المبنية على المجتمع، نحو اغراض اجتماعية وتنموية معينة وايضا التوصل الى الاستثمارات العامة في الحقول الغير منطورة لانتاج البرامجية من خلال حركة مورد البرامجية المفتوح والحر التنموية لعمليات المجتمع العامة.

ان السلطات العامة لها الدور الشرعي كما والمسؤولية لتحديد معايير التشغيل البيئي. في حين ان تبنيهم كان على نطاق واسع لحركة مورد البرامجية المفتوح والحر، والتي يمكنها اخذ الطريق الى الامتياز الغير عادل ووضع مقاييس الفائدة التي تزدهر بواسطتها الشركات المالكة، وهم ايضا بحاجة الى التحديد بصورة دقيقة المعايير العامة للتشغيل البيئي بطريقة تدعم المورد المفتوح. العديد من الحكومات تأخذ موقف مقدام في هذه القضية. اعلنت الحكومة النرويجية حديثا انه " لن يقبل من الان فصاعدا اشكال التملك في الاتصالات بين المواطنين والحكومة".^{٥٠} ان الحكومة الاندونيسية تخطط لاطلاق برنامج مورد مفتوح خاصتها للحاسوب^{٥١} كما وانه هناك جهود مماثلة لحكومات اخرى.

بنية المحتوى التحتية

كما في حقول المواصلة والبرامجية، شوهدت عواقب بعيدة المدى لخلافات مماثلة في حلبة ابتكار المحتوى، التوزيع والمشاركة. ان الاقتصاد الجديد او معرفة الاقتصاد يعملوا بالمقدمة المنطقية على ان "المعلومات" و " المعرفة" هي السلع الاكثر قيمة وجزء هام من جهود القطاع الخاص استثمر في انتاجها وفي حماية حقوق الملكية الثقافية للمعلومات والمعرفة. تقليديا، ان المعلومات والمعرفة كانت مشتركة بحرية نسبية. ولكن وبينما صيغة مجتمع المعلومات المسيطرة تضمنت زيادة المراقبة على انتاج المعلومات، كانت بعض الفرص الجديدة لمشاركة المعلومات المفتوحة تميز مجتمع المعلومات. ولقد اصبحت رخص مشاركة "المحتوى المفتوح"^{٥٢} تزداد شعبية وتزع الانظمة والممارسة المؤسساتية الموضوعة منذ امد طويل. عندما اتخذت مؤخرا الجمعية الملكية، وهي اقدم المنظمات العلمية في بريطانيا، موقفا ضد الاتاحة المجانية^{٥٣} للصحافة، كتبت العديد من زميلاتها، وحتى جمعية الحائزي على جائزة نوبل، رسالة مفتوحة^{٥٤} الى رئيس الجمعية منتقدين الموقف.

ويكيبيديا هي موسوعة مبنية على الاتصال المباشر وعلى نموذج مشاركة المحتوى المفتوح والمجاني. ويكتبها تعاونيا متطوعين وتتيح المساهمة وطباعتها للجميع عبر الاتصال المباشر. ينتظر من منصة "مجاني للجميع" فوضوية كهذه ان تساهم قليلا جدا في محتوى ذا معنى. ولكن مؤسس ويكيبيديا جيمي ويلز وضع اهداف طموحة: " على ويكيبيديا ان تنجز مثل او احسن نوعية من موسوعة برينانكا"^{٥٥}. حديثا في تحقيق اجرته مجلة "ناتشور" وجدت ان "ويكيبيديا

^{٥٠} " لن يقبل من الان فصاعدا اشكال التملك في الاتصالات بين المواطنين والحكومة"

http://www.andwest.com/weblog/tatle/agenda/2005/06/27/Norwegian_Minister_Proprietary_Standard_No_Longer_Acceptable_in_Communication_with_Government.html

^{٥١} صيغة الاتاحة المجانية وقعت ايضا في مخطط العمل في جنيف

http://www.eetimes.com/press_releases/prnewswire/showPressRelease.jhtml?articleID=X367663&Companyid=1

^{٥٢} مثل رخصة الملكية الفكرية www.creativecommons.org و رخصة جنو للوثائق الحرة www.gnu.org/copyleft/fdl.html

^{٥٣} الاتاحة المجانية موقعة ايضا في مخطط جنيف للعمل

^{٥٤} <http://www.frdopenletter.org>

^{٥٥} <http://en.wikipedia.org/wiki/wikipedia>

اقتربت من برينانكا في دقتها في المواد العلمية".

أن ويكيبيديا بدأت في ٢٠٠١ كمغامرة لا ترمي الى الربح، وفيها اكثر من ٣,٢٠٠,٠٠٠ مقالة، من ضمنها اكثر من ٩٤١,٠٠٠ بنسختها الانكليزية، واكثر من ٨٤٦,٠٠٠ مستعمل مسجل. ان محتوى ويكيبيديا لا يخلو من المشاكل والخلافات. ومع ذلك، ضد حصرية العموم للمعلومات والمعرفة هذه، حيث مستعملون المحتوى يساهمون فيه ايضا، ابدت فرص للتعاون لم يتصورها الكثيرون.

ان "اعلام مواطنين" جديد، منتهزا فرص تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة كهذه، بدأ ايضا يتجسد ويجبر الاعلام التقليدي على الاعتراف بقوته. في هذه الصيغة الجديدة للاعلام، مستهلكوا الاخبار هم المساهمون فيها. بعض الجرائد جربت ايضا نماذج مهجنة من خلال طلب مساعدة اعلام المواطنين. تجريبيًا وتدرجيًا، ولكن بثقة كافية، اعلام المواطنين بدأ يتحدى الاعلام التقليدي اليوم، في العديد من البلدان، حيث بالاعلغ تستولي عليه الشركات المتعددة الجنسية. مثلاً، في مايو ٢٠٠٥، في الاستفتاء الشعبي في فرنسا حول الدستور الاوروبي الجديد، وبينما كان اتجاه الاعلام السائد يدعم صوت "النعم"، نجحت حملة تصويت "لا"، التي "اعتمدت على كلمة الشفعية، الانترنت، المدونات والملصقات الطائرة"^{٥٦}.

خلافًا عن قضايا المواصلة والبرامجية، ان صيغ مشاركة المعلومات الجديدة والمحتوى المفتوح لها مضمون سياسي خاصتها، مختلف عن مضمون السياسة الاقتصادية للدوار الخاصة-العامّة في انتاج واحتياط الخدمة. هذا الوجه يعقد الخلافات حول "المحتوى المفتوح" في لعبة ثلاثية بين القطاعات الخاصة، العامة والمجتمع. المعلومات كانت دائماً سلعة سياسية، والعديد من البلدان متلهف على السيطرة على تدفق المعلومات التي تهدد المؤسسة عبر الانترنت. ان الصين والمملكة العربية السعودية هم بين الرقباء الرئيسيين لمحتوى الارسال المباشر. والصين قد منعت حديثًا الاتاحية الى ويكيبيديا. في هذه الدول وفي دول اخرى عديدة، تخنق، الرقابة الحكومية على تدفق المعلومات، القوى التقدمية. وبنانية، الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية، التي استعملت بحرية شعار الحرية، ونشرت قدسية حق التعبير حيثما توافق مع جدول اعمالها، كما في اصطدامها بانظمة حكم عامة في مختلف الاوقات، استسلمت بسهولة عندما هددت مصالحها الاقتصادية في مواجهة دولة عظيمة كالصين. ميكروسوفت، ياهو، غوغل (وعدت هذه الشركة انها "الن تصنع الشر") – اللاعبين العالميين الثلاثة الكبار في منطقة المحتوى – خضعت كلها حديثًا للسلطات الصينية لقضايا الرقابة والاشراف^{٥٧}. ان الصين سوق كبيرة لا يجب خسارتها بالوقوف الى جانب اية مجموعة من المثاليات السياسية. انه واضح كم هم ضعفاء لاعبي السوق في حمل ايدولوجيات على اكتافهم، حيث ان الارباح الاقتصادية ستكون الحكم الاعلى في قراراتهم. ان حرفتهم هي الايدولوجية عند الفرصة المؤاتية لهم لذا يجب رؤيتهم في هذا الضوء.

بمنىء عن محتوى المجتمع المنتج والمفتوح للمشاركة، والذي فتح عدة فرص جديدة، ان دور الاستثمارات العامة في انتاج محتوى للتنمية وهام اجتماعيا، واتاحتها عموما ومجانيا عبر المنصات الرقمية، هو ايضا قضية في مركز اثاره الاهتمام. ان انظمة حقوق الملكية الثقافية التقليدية كثيرا ما تقلل من الوصول والفعالية لانتاج وتوزيع محتوى اجتماعي، مقصود وصوله الى معظم الناس. انه من المهم للمنتجين، الممولين من القطاع العام، لهذا النوع من المحتوى، ان يتصوروا كيف يولد الدخل وارباح اخرى من قيود حقوق الملكية الثقافية المفروضة على هكذا

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/4559361.stm> ^{٥٦}

<http://www.amnesty.ie/content/view/full/5106/> ^{٥٧}

محتوى مقارنة مع ضرورة السماح للمحتوى بالوصول والاستعمال من قبل اكبر عدد ممكن من الناس بدون تقييد لكلفة الصفقة (المالية واخرى) المتحددة مع اطار الاعمال لتوزيع المحتوى.

هذه القضية مهمة جدا في العهد الرقمي بسبب القرب من الصفر في كلفة نسخ المحتوى. ان قضية الاتاحة الغير مقيدة للمعلومات العامة، هي اسهل بكثير تقنيا اليوم كما لم تكن ايدا في السابق، وهي واحدة من فرص اصلاحات الحكم في بلدان الجنوب. وهذا يتضمن ايضا قضية محتوى مهمة.

ان ما ورد اعلاه هو نظرة سريعة لميادين الصراع وجها لوجه مع مجتمع المعلومات الناشئ. من المقصود ان يوضح معا مشاكل الوصول البعيد للتغيرات التي تحصل، كما والفرص الاجتماعية والسياسية الجديدة للتحول الاجتماعي المتدرج. في ما يتعلق بمجتمع المعلومات، فهو يحتاج الى البحث وانجاز الكثير من اعادة رص الصفوف بين المواقع النسبية وقوة نطاقات المجتمع العام وقطاعات الشراكة.

مجتمع معلوماتي من اجل الجنوب

ان الامكانيات النظرية والتطبيقية للمطالبة بمساحات سياسية للايديولوجيات التقدمية قد نوقش اعلاه. بلغة مختلف قضايا مجتمع المعلومات المناقشة في الجزء السابق، ان نزاعات سياسية شديدة تجري معا في الشمال والجنوب. ومع ذلك، ضمن نظام العالم النيوليبرالي المسيطر، السياسيون الجغرافيون يحابون بلدان الشمال. ولهذا السبب العديد من بلدان الشمال – مثلا البلدان الاسكندنافية – حتى في سعيها الى مجتمع معلوماتي تقدمي، تبقى مواقف الانظمة ضمن بلادها. مختلفة في مننديات السياسة العالمية مثل القمة العالمية حول مجتمع المعلومات. لقد ضموا قواهم الى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، كما رأينا سابقا، ومواقف هذه الحكومات ما زالت عائق لاي جدول اعمال تقدمي للمجتمع المعلوماتي في الجنوب. تقريبا كل بلدان الشمال عندها قطاع مشترك قوي ذا مصالح تجارية مهمة في اسواق الجنوب. هذا القطاع له تأثير كبير على السياسات الخارجية لهذه البلدان وجها لوجه مع بلدان الجنوب. في هذه الظروف، تنظر هذه الحكومات الى مجتمع المعلومات الناشئ في الجنوب على انه فرصة اقتصادية على الاغلب، وتصوغ اعتباراتها السياسية العالمية الاولية للمجتمع المعلوماتي من خلال وجهة النظر هذه.

مع ان قضايا مثل خسارة الوظائف المتعلقة بالتقنية المعلوماتية – تفعيل التزويد الخارجي، ومع ازدياد سوء شروط العمل، قد يكون لها بعض التورط السياسي في الشمال، ان الاحتمال بعيد، على الاقل في المستقبل القريب، ان يظهر تحد قوي لصيغة مجتمع المعلومات النيوليبرالية المسيطرة. النزاعات والتحريك الاجتماعي، المقتفى اثرها اعلاه لمناقشة محيطها وتطورتها في مجتمع المعلومات، ستساهم في بعض التغيرات في الشمال، ولكنها من غير المحتمل ان تضع تحد سياسي شامل للصيغة المسيطرة. في ذلك الحين، نرى ان طاقات حركة مورد البرمجية المفتوح والحر قد اسقطتها الى مدى جيد الاتجاه السائد في صناعة التقنية المعلوماتية؛ برغم ذلك من الممكن مناقشته على انه " نصر " لجدول الاعمال التقدمي.

ان الاولويات المختلفة للشمال والجنوب حول قضايا مجتمع المعلومات شرحت في مناقشات قضية المحتوى المفتوح. في الشمال، وبازدياد في الجنوب، قضايا الاتاحة الى المعلومات العلمية واخرى " كالميراث المشترك"، واعلام المواطنين قد جذبت الانتباه الاكبر. بينما هي مهمة

٥٨ ملاحظة على السياسة النروجية حول الاتاحة المجانية للبرمجية المناقشة سابقا، وايضا البعض من هذه البلدان يدعم بنية المواصلة التحتية العامة.

للجنوب ايضا، لم تجذب الانظار والمناقشة قضية ملائمة الفرص الرقمية الجديدة و بناء انظمة تفعيل مؤسساتي من اجل انتشار اوسع ومناحية اسهل بمحتوى تنمية ذا نوعية عالية، متضمنا

معرفة ومعلومات سهلة " غير علمية" يجب ايصالها الى الاكثرية الساحقة من السكان المتروكين خارج الاتجاه السائد لاطار اعمال المعرفة والتربية.

ان هذا ليس لتقليل من شأن وقع تطورات مجتمع المعلومات على مجتمعات الشمال. العمل المؤسس على المجتمع والتأييد الحاصل في الشمال تحدى وترك اثرا في المحيط العام بطرق حاسمة. مماثل لوقع حركة مورد البرامجية المفتوح والحر، ان تحرك البنية التحتية، لاتاحة للمواصلة المفتوحة، له مكاسب مهمة، ويجد قبول في الاتجاه السائد. في مدينة استوكهولم، مثلا، تقدم المواصلة " كخدمة عامة على اسس تجارية"^{٥٩} ويبدو ان نماذج شبيهة تحرز تقدما في العديد من المدن في انحاء الشمال. ويبدو ان النزاعات حول قضايا المحتوى ايضا تؤدي الى تعديلات مؤسسية مهمة، وتجري مفاوضات حول رؤية مشتركة جديدة.

اما في ما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية فهي امر رئيسي ايضا في كل المجتمعات وهكذا، فان المناهج المؤسسية التي تعطي الاولوية للمحرومين هي ايضا صالحة في المحيطات الشمالية. من ناحية ثانية، ان الجدل التقني والاجتماعي ناضج اكثر في الشمال والمضامين والخيارات للشمال هي على مستوى مختلف تماما عن ذلك الذي هو للجنوب في لقاء فرص مجتمع المعلومات وتوجيه التحديات الملازمة في العملية. مثلا، انه منور معرفة ان معظم الناشطين السياسيين في ميدان مجتمع المعلومات في الشمال كانوا بالاغلب لايتقنون اساسا في السلطات العامة وكانوا يعملون ضدهم بدل من العمل معهم، وان يكن على جدول الاعمال المختص بالحقوق. الناشطين الجنوبيين يرتبطون بحكوماتهم بطرق معقدة ويمكن للمواجهة التواجد مع استراتيجيات للتعاون.

ان فرص مجتمع المعلومات في الجنوب تمثل الانقطاع التام، ولكي تثمر، فهي تحتاج الى جهود واعية واستثمار بحجم مختلف تماما. ليس كافيا التزويد باصلاحات الى حد الاتجاه الى السيطرة، كما هو الحال مع مذهب الفعالية في الشمال؛ في الجنوب، يجب بناء تنظيم كامل جديد لطريق جديد نحو المستقبل للمجتمعات الملتصقة بما دون التنمية المزمنة. وبينما النزاعات مع الدولة تبقى مترتبة على الطاولة لمعظم ناشطي التنمية في الجنوب ايضا، الحاجة مهمة ولا تقبل الجدل، للعمل معا على فرص جديدة للتنمية. ان الطريق الى الامام تحتاج الى التعبيد، وليس بطريقة قد تساوي بالكاد حق الاختيار المبني على صيغ مجتمع المعلومات الشمالي، متضمنا النزاعات المعقدة، ولكن من خلال رؤية جديدة لمجتمع معلوماتي يلتقي مع محيطه واهدافه. الفرق الكبير في المنهج للجنوب والشمال هو انه في الجنوب على القطاع العام ان يأخذ الدور القيادي في بناء عناصر البنية التحتية للمجتمع المعلوماتي. بينما نزاعات مجتمع المعلومات في الشمال هي بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع - وقطاع المجتمع يبحث عن تخطيط جديد ذا معنى لهذه العلاقة - ان دور القطاع العام في الجنوب، بسبب مرحلته التنموية، من الممكن انه لا يزال عصيبا. ان خطاب مجتمع المعلومات "المعارض" في الشمال كما وصف في الجزء الاخير يحتاج الى تطويره الى ارتباط بناء بين المجتمع والقطاع العام.

كما نوقش سابقا، ان بناء بنية مجتمع معلوماتي تحتية يتطلب الاستثمار ومجهود عام شديد. وكما نوقش ايضا، ان ميزات ضمنية للبنية مجتمع المعلومات تحتية تزود بالتبرير وبالمحيط وهكذا استثمار عام ومجتمعي. في حالة الجنوب، ان هذا الاستثمار مبرر ايضا في الفرص القفزية

^{٥٩} <http://www.stokab.se/templates/StandardPage.aspx?id=306>

للتحول المؤسسي والهيكلية الموجودة في صيغ مجتمع المعلومات الجديدة، وهي ليست فقط حاسمة في التغيير النظامي ولكن ايضا مع وجهة نظر ذات معنى في فرصة الكلفة.

بمبنى عن الاهتمامات في معادلة الفرص – مناقشة سابقا بلغة "المعرب الرياضي"، ان امتداد مسؤولية التمويل العام للبنية التحتية محدد بنضج الاستعمال الاجتماعي والاقتصادي للبنية التحتية، كما وايضا بادراك اهمية البنية التحتية في قيادة التغيير الاجتماعي والاقتصادي. مثلا، كل البلدان النامية بنت قواها الاجتماعية والاقتصادية على استثمارات ضخمة في البنية التحتية لعصر الصناعة – طرقات، سكك حديدية، كهرباء، مواصلات، وطبعا الصحة، التربية والضمان الاجتماعي للناس. ان القطاع الخاص لم يكن لديه امكانية التزويد بهذه البنية التحتية وهو بنفسه كان بحاجة الى ان تكون في مكانها حتى يستطيع العمل. وهكذا، وبينما كانت تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو في الشمال ولا تزال تنمو في حوار ناضج ومحدد مع انظمتها الاجتماعية والاقتصادية، ان الشروط في الجنوب مختلفة تماما. ان التحول الى مسار تنموي اعلى من خلال نشر فرص مجتمع المعلومات يتطلب ارتباط انتظامي متمعد، ومدروس اكثر مما هو متوقع ان تقدمه الاسواق والقطاع الخاص. ولهذا، ان القطاع العام له دور رئيسي في بناء بنية مجتمع المعلومات التحتية الجديدة وادارة الشروط الهيكلية والمؤسسية لتنتج تحول نظامي.

ان جزء من المشروع النيوليبرالي اهتم ايضا بتقييم انتقال "استقلالي" الى مجتمع معلوماتي يقوده محضا توسع السوق بدون سياسات عامة معينة، تخطيط او استثمارات. في نفس الوقت، كان خطاب مجتمع المعلومات "المعارض" في الشمال يحتوي ايضا على افتراض ضمني بان المجتمعات يمكنها ان تلائم بنفسها التقنيات الجديدة، اذا اعطوا ميزاتهم الخاصة، وهذا كاف لوضعهم على طريق تنمية اسرع. يمكن ان يكون هذا الافتراض صحيح جزئيا بالنسبة للجنوب.

الواقع ان الهاتفية الجوال قد شهدت نمو اسي في السنوات القليلة الماضية تقريبا في كل البلدان، وتبعته خصخصة المواصلات البعيدة في معظمهم، واستعمل كبرهان توضيحي على استقلالية نمو مجتمع المعلومات. ان ظاهرة الهاتفية الجوال تستعمل ايضا كتحفة هامة للدلالة على انتصار النيوليبرالية في حقول تقنيات المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات. وقد نشرت مقالة في "الايكونوميست" ٦٠ تقريبا في نفس الوقت الذي كانت فيه المناقشات المالية على اشدها في القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وقد استعملت حجة القطاع الخاص رائد ثورة الهاتف الجوال في مسائلة دعم المانح لمبادرات تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية باستعمال الحاسوب ومراكز الاتصال عن بعد في الضييع. ان فحوى المقالة هو ان، بالحكم على الطلب الضخم، للهواتف – خاصة الجوال منها – هي مفيدة للفقراء، بينما الانترنت ليست كذلك. يتضمن المقال بالتالي انه على الجنوب ان يسعد بالهاتف الجوال ويتأكد من ان السوق لن تقصر في تأمين الطلب، اذا كان هناك حاجة ملحة للحاسوب والانترنت. واحتفى البنك العالمي بظاهرة الهاتف الجوال تكرار بطريقة مماثلة، مستعملا اياه كبرهان على ان الاسواق بالغالب قادرة على قيادة تحول مجتمع المعلومات في الجنوب ٦١. ان المنظرة المقدمة هي: الاسواق ستأتي بالتقنيات، والتقنيات ستأتي باسواق اكثر، وهذه الدورة الفعالة ستحدد مجتمع المعلومات للجنوب.

من وجهة نظر التنمية، من المهم الادراك بان مجتمع المعلومات ليس عن الهاتف، ولكن في

٦٠ " الانقسام الرقمي الحقيقي"، الايكونوميست، ١٠ مارس ٢٠٠٥.

٦١ " تمويل البنية التحتية للمعلومات والاتصالات يحتاج في العالم النامي: الى ادوار عامة وخاصة" – مسودة للنقاش، البنك العالمي ([http://Inweb18.worldbank.org/ict/resources.nsf/a693f575e01ba5f385256b500062af05/04c3ce1b933921a585256fb60051b8f5/\\$FILE/financingICT_Draft.pdf](http://Inweb18.worldbank.org/ict/resources.nsf/a693f575e01ba5f385256b500062af05/04c3ce1b933921a585256fb60051b8f5/$FILE/financingICT_Draft.pdf))

تعريفه المطلق، هو حول التحول البعيد المدى في المؤسسات الاجتماعية الذي جعلته الانترنت والتقنيات التي تراقبها ممكنا. ان بنية تقنيات المعلومات والاتصالات التحتية، مكونات الحاسوب

الصلبة وبرامجية تقنيات المعلومات والاتصالات، القدرات وانظمة المحتوى المبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات هي نقطة الانطلاق لهذا تحول مؤسستاتي/منظمتاتي الذي يحتوي على المقدمة المنطقية لنقطة نموذجية في تنفيذ اهداف التنمية. لا يمكن الانتظار من الاسواق ان تنجز بنفسها هذه الاحتياجات الحاسمة. ان ما يحتاجه هذا التصميم هو بالتأكيد تدخلات سياسية قوية واستثمارات عامة مهمة.

ان فرصة مجتمع المعلومات هي للمجتمعات في الجنوب لكي تخطط وتحدد التحولات الهيكلية والمؤسستاتية التي تلائم وتلتقي مع اهدافها التنموية. ان هندسة مجتمع المعلومات لكي تقوم بالتحول الى مجتمع معلوماتي شامل ومؤسس على استراتيجيات التنمية، تحتاج الى بنية مجتمع معلوماتي تحتية ممتدة على وسع البلد، وهذه تتضمن المواصلة، الاتاحة، مكونات الحاسوب الصلبة والبرامجية، كما والقدرات على مستويات فردية، مجتمعية ومؤسستاتية/منظمة. وتتضمن ايضا انتاجية محتوى وبنية شراكة تحتية تخرق حدود نموذج التربية والمعرفة المسيطر، والذي لم يفد الاكثريه. في معظم مناطق ما دون التنمية قد يكون ضروريا للسلطات العامة ان تستثمر في تأمين المواصلة للجميع وفي ترويج استعمال هذه المواصلة لتطوير مؤسسات وانظمة اجتماعية وتنموية جديدة وملائمة. مشابه لذلك، يجب القيام بجهود واستثمارات لاتاحة مكونات الحاسوب الصلبة والبرامجية الضرورية لهذه النشاطات. ان المعلومات والمعرفة هي مخول مهم للتنمية، وقيادة تنمية مؤسستاتية وهيكلية حول فرص مجتمع المعلومات في منطقة " المحتوى " سيكون لها اثر كبير. ومع ذلك هذا كله يتطلب خيارات سياسية هامة على المستويات المحلية، الوطنية وايضا العالمية.

من الواضح انه يجب ان تأتي من الجنوب اجابة سياسية موافقة وملائمة لوضع مجتمع المعلومات العالمي الجديد، ولاختطاف جدول اعماله من قبل القوى النيوليبرالية. ان التهديد موجود في الاشكال المتنوعة للاستمالة نحو اطار عمل مجتمع المعلومات المسيطر؛ سواء كان انتقائي التضمين لبعض البلدان - في الواقع بعض اجزاء هذه البلدان - في سلسلة القيمة العالمية المربحة من اقتصاد الشبكة وذلك من خلال اشكال متنوعة للتزويد الخارجي، او الوعد بالمساعدة لبعض البلدان النامية لتنمية البنية التحتية، ما دامت تقبل بنموذج مجتمع المعلومات المسيطر. ان فوائد التجارة العالمية، كما والمنظمة المعولمة لصناعة تحويل خدمات تقنيات المعلومات، يحتاجون بالتأكيد ملائمة البلدان النامية. ومع ذلك، قد لا يكون ضروريا ان يتم هذا على شروط نماذج مجتمع المعلومات المسيطر. وعلى العكس، باستعمال تصميم مدروس وموارد الدولة لقيادة تغيرات مجتمع المعلومات المناسبة في هذه البلدان، معا يجعلونهم لاعبين عالميين اقوى في اقتصاد الشبكة، كما وتتعدل الفائدة للجميع في البلد. من المهم جدا للجنوب ان يواجه سياسيا الصيغة المسيطرة لمجتمع معلوماتي يوجهه القطاع الخاص، حيث دور القطاع العام صغير او غير موجود.

بينما اعادة النظر في محيط مجتمع المعلومات وفرصه في الجنوب تحتاج الى اعادة تقييم صنف كامل من السياسات، بعض الاحتياجات المفتاح تناقش اسفله .

سياسة مجتمع المعلومات على المستويات الوطنية

يجب ان يحصل تمييز واضح بين مظهر النمو الاقتصادي للتقنيات المعلوماتية والاتصالية وبين منفعتهم في بناء بنية تحتية جديدة للتنمية الاجتماعية على المستويات الوطنية وما دون الوطنية. العديد من المطالب، من المحيط السياسي والتخولي لانجاز افضل النتائج على الجبهتين، هي مشتركة. من ناحية ثانية، قضايا المطالبة بسياسة التبادل التجاري تظهر كثيرا ويجب مناقشتها

سياسيا، اخذا بعين الاعتبار مصالح كل اجزاء المجتمع. في بلدان مثل الهند، مثلا، كثيرا ما تتعارض مصالح قطاع التقنيات المحلي والطبقة الوسطى المدنية، والتي تملك حصص عالية في موقع الهند في سلسلة القيمة العالمية في صناعة تقنيات المعلومات وخدمات التحويل للتقنيات المعلوماتية، مع الاعانة للهاتف في المناطق الريفية، ومع السياسة التي تدعم المورد المفتوح للبرمجية، والانظمة الاكثر انفتاحا للمعرفة ومشاركة المحتوى عبر المنصات الرقمية، الخ.

ان الضرورة الاله، على المستويات الوطنية وما دون الوطنية وبناء عليها، هي رؤية جوهر فرصة تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية ومساحة النشاط كشيء مختلف عن تقنيات المعلومات والاتصالات المعدة للاسواق ونمو الاقتصاد. ان موضع تنمية السياسة والعمل، من اجل تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية، يحتاج الى الانتقال خارج تقنيات المعلومات ووزارات المواصلة البعيدة الى قلب قطاعات التنمية. الطلب العاجل والمهم في معظم البلدان النامية هو نقطة جديدة بؤرية، في داخل الحكومات التي تميل حصريا نحو اوجه التنمية للتقنيات المعلوماتية والاتصالية وتتكيف لتطوير بنية تنمية تحتية مؤسسية على تقنيات المعلومات والاتصالات بالتعاون مع اقسام اخرى تتعامل مع قضايا تنموية. ان اهم امر رسمي لهذه النقطة البؤرية حول مجتمع المعلومات او تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية – والتي يجب ان تكون على مستوى وزارة كاملة الخبرة – من الضرورة ان يكون التقييم النظامي لفرص مجتمع المعلومات في محيط الاولويات الوطنية، واتخاذ النشاطات اللازمة لانجازهم. ستحتاج هذه الوزارة معا لتطوير توجيه نظري قوي نحو مجتمع معلوماتي تنموي التوجيه – ولهذا الامر قد تحتاج الى الاعتماد على قدرات الابحاث المبنية على اساس الجنوب حول مجتمع المعلومات في المنظمات الغير حكومية والقطاع الجامعي – وايضا اتخاذ مهمة قيادة تغيرات نظامية على نطاق واسع والتي تشكل مجتمع معلوماتي مبني من خلال تصميم مدروس في متابعة الاولويات الوطنية. المطلوب من المجتمع المدني الجنوبي الاساس تنمية مفهوم قوي وقدرات دفاع في حقول مجتمع المعلومات.

سياسة مجتمع المعلومات على المستويات العالمية

ان الحاجة لنظام حكم عالمي اكثر فعالية لعالمنا الذي يزداد ترابطا وتواقفا، هو شيء لا يمكن اهماله طويلا. ان القضايا الصعبة المتعلقة بحكم الانترنت هي فقط اكثر المسائل وضوحا في صميم الموضوع. يبدو ان كل شيء في مجتمع المعلومات يتدفق بسهولة عبر الحدود الوطنية سواء كان عن قضايا الضرائب او حماية المستهلك المرافقة للتجارة الالكترونية، او قضايا المحتوى المرتبطة بالجريمة، تطوير البرمجية ومقاييس المواصلة، الى قضايا حماية الثقافات المحلية وكفالة قوانين العمل والمقاييس صديقة البيئة. ان الافتقار الى اجابة سياسية عالمية على هذا الوضع الجديد لمجتمع معلوماتي عالمي عنى اساسيا تحكم قوي – المصالح المرسخة والمسيطر. غالبا ما يحاول تقني هذا التحكم بطرق مختلفة للمحترمة الايديولوجية – مثلا، كتشجيع التجارة الحرة، او "كدور تاريخي" (كما في منصة الولايات المتحدة عن "مجموعة التجديد" IG) – ويبقى بدون اي تحدي من هيكلية السياسة العامة الشرعية، بما فيهم نظام الامم المتحدة، والذي تستشهد تلك المصالح في حماية تصاميمها بعدم كفاءته بانتظام. وبالتالي ان الفراغ السياسي الناشئ، كما نوقش في الجزء الاول من هذه الوثيقة، تملئه الايديولوجية النيوليبرالية، والتي حقيقة تمثل التعاضد العامل للمصالح المسيطرة. ان العمل الفعال، من اجل انظمة سياسية عالمية جديدة تلائم احتياجات مجتمع معلوماتي ناشئ هو مهمة مستعجلة وهامة. في هذه العملية، يجب على المجتمع المدني، الذي يشك دائما بطغيان الحكومات، ان يدرك ان مساحة سياسية عالمية كهذه لا يمكن مجرد التمني زوالها – او يملأ مكانها بحكم سياسي ملائم او تستولي عليها المصالح المسيطرة. وفي نفس الوقت يجب ان تتطور اشكال جديدة من اتحادات

المجتمع المدني مع مساحات عامة عالمية ، وهناك بعض العمل القائم على هذه القضية. ان اعادة رص الصفوف هذه تحتاج ايضا الى التقوية.

من خلال تقوية ارتباطات السياسية العالمية، بعض قضايا مجتمع المعلومات الجوهرية تحتاج الى ان تناقش من جديد. يجب ان تخدم الاعمدة الفكرية لكل الاتصالات العالمية جميع البلدان وجميع الناس بمساواة. يجب استكشاف منظورية السلع العامة لهذه البنية التحتية وكل مضامين هذه المنظورية من اجل النمو والازدهار العالمي. ومثابه لذلك، بلغة بنية البرمجية التحتية – التي تعزز معظم نشاطات مجتمع المعلومات – يجب ان تكون اوجه معيار الوضع ملكية عامة والبرمجية الاساسية الضرورية لنشاطات مجتمع المعلومات يجب ان تزود على اسس السلع العامة. ان مزاوالات مشاركة المحتوى واطار اعمال حقوق الملكية الثقافية المحتاج اليه يجب مناقشتهم سياسيا وعلانية ولا يجب ان يفرضوا بالقوة من خلال التحكم المسيطر والموجود على التقنية والشبكات، كما يتم البحث اليوم لانجاز ذلك^{٦٢}. بوضع صفة سلع عامة على الكثير من بنية مجتمع المعلومات التحتية الاساسية عبر الكرة الارضية – سواء في شكل المواصلة، برمجية اساسية او بنية المحتوى التحتية – ان الحاجة الى استثمارات عامة واعادة توزيع الموارد الى المناطق الاقل نمو لتنمية بنية مجتمع المعلومات التحتية الاساسية هذه تصبح اولوية عالمية. ان سياسات اعادة التوزيع كهذه قد تكفي وحدها لخلق مجتمع عالمي معلوماتي متساو وعادل.

على مستوى عملي اكثر، العمل ضمن نموذج التنمية العالمي الموجود، بينما تحديه على المستوى السياسي، هو ضروري لعوامل التنمية ارتباطا مع المجتمع المانح والمؤسسات المالية العالمية ليكتشفوا قضية جيدة للاستثمار في بنية تحتية للتنمية مبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تفهم على انها مختلفة عن البنية التحتية الاقتصادية. يبدو ان مساعدة التنمية تعمل من معضلة: هل يجب ضخ موارد اكثر في البلدان النامية حيث توجد نشاطات تنمية او هل كانت الحاجة الى تمويل يهدف الاستثمار في اليات مؤسساتية تجعل استعمال الموارد الموجودة اكثر فعالية؟ المدافعين عن النيوليبرالية اختاروا الاخير ليقطعوا الاستثمارات المباشرة في التنمية وبدل ذلك، تحويلها الى دعم الهيكليات المبنية على السوق مع ادنى حد للتدخل العام – مع تأكيد ضمني بان الاسواق تؤمن الاستعمال الافضل للموارد حتى على مسرح الحاجة الى التنمية. ان استثمارات البنية التحتية والمؤسساتية في التنمية المبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات تعطي طريق وسط بين هذين المنهجين لمساعدة التنمية. والاستثمارات في تقنيات المعلومات والاتصالات للتنمية ليست استثمارات تنمية مباشرة، ولكنها تذهب في صنع نشاطات تنمية اكثر فعالية وكفاءة. ان البلدان النامية بحاجة الى تطوير قضية جيدة من اجل استثمارات " تتضمن الفعالية" هذه والتي ليست بالضرورة متصلة بتفوق مجموعة معينة من المؤسسات – الاسواق، والمؤسسات الملازمة التي تدعم الاسواق – بتضمين الفعالية. فعاليات الاستثمار التنموي هي الافضل انجازا لتطوير بنية تنمية تحتية مبنية على تقنيات المعلومات والاتصالات، كما وصف سابقا.

من ناحية ثانية، الاتفاقات حول الفعاليات هي المقدمة للاتفاقات حول اهداف التنمية. وهنا، جدول الاعمال النيوليبرالي – المدفوع من الحكومات الشمالية – قد يختلف بطرق ذات مغزى

٦٢ شركات التقنية تتفق غالبا وتحدد المعايير لطمر مراقبات حقوق الملكية الثقافية داخ منصات التقنية المسيطرة. المصطلح "ادارة الحقوق الرقمية" هو المصطلح الشامل الذي يشير الى هذه المحاولات. المرجع:

http://en.wikipedia.org/wiki/Digital_rights_management

عن فكرة التنمية التقليدية المبنية على معايير المساواة والعدالة الاجتماعية. ولهذا من المهم بناء احلاف جنوب – جنوب، مع مشاركة من الحكومات ما دون الوطنية والمحلية كما والمجتمع

المدني التقليدي ومنظمات القاعدة، لتطوير نموذج جديد لمجتمع معلوماتي موجه الى التنمية في الجنوب.